تاريخ مصر العسكرى من الفتح العثمانى إلى الحملة الفرنسية ١٥١٧ - ١٧٩٨

أ.د . عبد الوهاب بكر

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

تاريخ مصر العسكرى من الفتح العثمانى إلى الحملة الفرنسية ١٥١٧ - ١٧٩٨

تقديم :

كانت مصر سلطنة مملوكية عندما غزتها الدولة العثمانية فى سنة ١٥١٧ . وكانت هذه السلطنة قد وصلت وقت الغزو المذكور إلى مرحلة من التخلف والانحطاط. ولعل أهم أسباب هذا الانحطاط هو ما كان قد أصاب الجيش من انهيار بعد أن كان وصل إلى ذروة قوته قبل ذلك الوقت.

ومن المعروف أن الجيش المملوكى الذى كان عماد دولة سلاطين المماليك كان يتألف من عناصر متنوعة من الجنود المرتزقة من أجناس متفرقة.

وما دام ازدهار الدولة المملوكية وانهيارها كان يرتبط بحالة هذا الجيش، ومادامت دولة سلاطين المماليك كانت تعتمد على هذا الجيش فى أغلب ما يتصل بحياتها من أمور ، فإن ذلك يقتضى الإلمام بتنظيم هذا الجيش.

فى البداية ينبغى أن نقول أن الجيش المملوكى قبل الغزو العثمانى كان قوامه (المماليك) الذين أتى بهم التجار (الفرس) وغيرهم من منطقة (القوقاز) ليباعوا للسلاطين الذين كانوا يدخلونهم مدارس خاصة لتعليمهم فنون القتال وتعاليم الدين حيث كانوا يسمون فى ذلك الوقت (بالكتابية) ، وبعد عتقهم يلتحقون بالجيش المملوكى ويعطون إقطاعات ليعيشوا منها ، وحصانا وملابس عسكرية. وفى ظل هذا النظام كان الجنود المماليك يرتقون فى المناصب حتى يصل البعض منهم إلى رتبة (السلطان). وإلى جانب ذلك فقد كانوا يتقاضون مرتبات شهرية تسمى (جامكية)، إلى جانب (نفقة) ، وكسوة ، ولحما وعلفا لحصانه.

وقد انقسم الجيش المملوكى قبل الغزو العثمانى إلى ثلاثة أقسام :

المماليك السلطانية : وكانوا مماليك السلطان الحاكم ، ومماليك السلاطين السابقين والأمراء. وفى هذا السياق فإن المماليك الذين اشتراهم السلطان

الحاكم كانوا يسمون (أجلابا) باعتبارهم قد جلبوا بمعرفته. ومن هذا النظام كان السلطان يختار حرسه الخاص (الخاصكية)، ويعين منهم حكام بلاد الشام ويغدق عليهم الإقطاعات الكبيرة. وكان يربط هؤلاء المماليك رابطة (الخشداشية) وهى الاشتراك فى التبعية للسلطان.

أما النوع الآخر من المماليك السلطانية فكانوا مماليك السلاطين السابقين وكانوا يسمون (القرانصة). وبالطبع فإنه مع كثرة عدد السلاطين السابقين فإن أعداد طوائف (القرانصة) كانت تتزايد وتتزايد معها فرص التنافس.

وكان النوع الثالث من المماليك السلطانية هم مماليك الأمراء السابقين الذين توفوا أو عزلوا فنقلت خدماتهم العسكرية إلى السلطان الحاكم وخلفائه ، وهؤلاء عرفوا (بالمماليك السيفية) وكانوا يتألفون بالطبع من طوائف تتعدد بتعدد الأمراء الذين اشتروهم ، كما أنهم كانوا أيضا غرباء عن الجنود (الأجلاب) و(القرانصة).

مماليك الأمراء : كان من حق كل أمير مملوكى أن يلحق بخدمته عددا من المماليك المشترين تبعا لرتبته فى السلم الهرمى العسكرى. وكان هؤلاء المماليك يتقاضون رواتبهم وإقطاعاتهم من الأمير المملوكى. فإذا توفى الأمير أو عزل ينتقل مماليكه إلى خدمة السلطان ليصبحوا (مماليك سيفية).

أجناد الحلقة : وقد اختلف المحللون حول معنى هذا التعبير. فقد قال البعض أن هؤلاء الجنود سموا كذلك بسبب إحاطتهم بالسلطان وتأليفهم لحرسه الخاص، بينما قال آخرون أن الاسم مشتق من تكتيك عسكرى استعملته الأقوام التركية فى الهجوم وذلك بالإحاطة بالعدو على شكل حلقة.

وهذا الفريق من الجنود كان يتألف من أبناء المماليك أو أفرادا من السكان المحليين. كذلك فقد وجد بين فريق أجناد الحلقة فصيل كان يسمى (أولاد الناس) وكان يتألف من أبناء المماليك الذين ولدوا مسلمين ، وكذلك من أبناء السلاطين. وقد كانت هذه الفئة من الجيش المملوكى من أضعف عناصره ، ومع

مضى الوقت وازدياد ضعفها انتسب إليها الكثيرون من التجار والصناع الذين لم يقوموا بأى نشاط عسكرى داخل الجيش المملوكى.

ولقد كان هذا التنظيم الذى ذكرته هو أحد أهم أسباب انحطاط السلطنة المملوكية. فانعدام التجانس بين عناصره ، وظهور عوامل الغيرة والحسد ، والتنافس على المناصب ، إلى جانب إهمال التدريب العسكرى ، وخاصة كره استخدام الأسلحة النارية وانحطاط تمارين الفروسية ، كان هذا كله وغيره من أهم أسباب انحطاط دولة سلاطين المماليك ونجاح العثمانيين فى هزيمتهم.

وحول قضية استخدام الأسلحة النارية فى الجيش المملوكى تقول المصادر أن عناصر المماليك كفرسان فى سهوب القبجاق أو القفقاس Caucasus، وعدم ملاءمة ركوب الخيل مع استعمال السلاح النارى ، بالإضافة إلى كره المماليك لطبقة العبيد التى سلحها السلاطين بالأسلحة النارية ، كل هذا كان عقبة رئيسية فى وجه إدخال البارود Gunpowder فى تسليح الجيش المملوكى.

وقد أورد (ابن زنبل الرمال) وهو أحد المؤرخين المعاصرين للفتح العثمانى لمصر (١٥١٧) حوارا دار بين أحد أمراء المماليك الذى وقع أسيرا لدى الجيش العثمانى فى مصر ، والسلطان سليم ياووز Selim Yaus حول هذا الشأن ، نستطيع أن نكتشف منه بعضا من تسليح الجيشين المملوكى فى مصر ، والعثمانى الغازى (لو بلى واحد منا بعسكرك لأفناه وحده وإذا لم تصدق جرب أمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق فقط .....) (أنت أتيت لك عساكر من أطراف بعيدة من مصارى ومن روم وغيرها وجئت بهذه الحيلة (يقصد استخدام الأسلحة النارية) التى تحيلت بها الإفرنج لما أن عجزوا عن ملاقاة عساكر الإسلام وهى هذه البندقية التى لو رمت بها امرأة لقتلت بها كذا كذا إنسانا ونحن لو اخترنا الرمى بها ما سبقتنا إليه ولكن نحن قوم لا نترك سنة نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) وهو الجهاد فى سبيل الله بالسيف).

لكن المماليك مع هذا كانوا يسلحون عبيدهم بالأسلحة النارية فى وقت متأخر. كذلك فإن المدفعية كانت مستخدمة فى الجيوش المملوكية منذ القرن

الخامس عشر (١٤٠٠ م) ، لكن استخدامها كان لأغراض الحصار فقط ، لأن استخدامها فى حالات الهجوم قد يعوق حركات الفرسان راكبى الخيول.

ومع هذا فإن قبول الدولة المملوكية باستخدام المدفعية كان يرجع إلى أن القائمين على إطلاقها كانوا من الخبراء الأجانب ، ولم يكن هذا يثير أى منافسة عند المماليك.

أخلص مما فات إلى أن السلاح النارى لم يكن يستعمل بمعرفة المماليك الفرسان الذين فضلوا فنون المهارة والمناورة بالخيل ، وإن كان هذا لم يمنع من وجود هذا السلاح بيد العبيد فى الجيش المملوكى ، والخبراء الأجانب الذين كانوا يطلقون المدافع لأغراض الحصار فقط.

أما فى الدولة العثمانية فقد تم استخدام الأسلحة النارية فى تشكيلات المشاة بحيث كان الاعتماد الرئيسى على هذا النوع من المقاتلين بدلا من الفرسان. وقد ساعد على التبكير باستخدام الأسلحة النارية فى الجيش العثمانى وجود المعادن اللازمة لصناعة الأسلحة مقابل عدم توافرها عند المماليك الذين كان عليهم أن يستوردوها.

ولقد كان نتيجة لذلك أن السلاح النارى فى معارك (جالديران – ١٥١٤) ضد إسماعيل الصفوى شاه فارس و(مرج دابق – ١٥١٦) قد نجح فى حسم هذه المعارك لصالح الجيش العثمانى [١] .

الجيش فى الفتح العثمانى لمصر ١٥١٦ – ١٥١٧ :

قدم المؤرخ المعاصر (ابن زنبل الرمال) وصفا لتسليح الجيش العثمانى فى القرن السادس عشر من خلال وصفه للمعارك التى دارت بين الجيشين المملوكى بقيادة (قنصوه الغورى) والعثمانى بقيادة السلطان (سليم ياووز) ، فقال فى معركة (مرج دابق) ١٥١٦ (لولا البندق الرصاص) ما قدروا (العثمانيون) عليهم (المماليك) ..... (عدوا القتلى فى مرج دابق بأمر (سليم) فوجدوا قتل من الجراكسة (المماليك) خمسمائة نفر وأكثرهم بالبندق) ..... (وأما السلطان

طومانباى فإنه لما رجع إلى الحرب فلم يجد أحدا من عسكره إلا وقد ولى منهزما من كثرة (البندق) و(الزربطانات)[٢] .

كان الجيش المملوكى قد اشتبك مع الجيش العثمانى فى معركة (مرج دابق) قرب (تل الفار) فى الشام ، وانتهت المعركة بهزيمة الجيش المملوكى ومصرع السلطان المملوكى (قنصوه الغورى) ، وقد عزيت أسباب الهزيمة المملوكية إلى عدم التجانس فى تشكيلات الجيش ، وتفضيل السلطان العثمانى فى إبعاد مماليك (الأجلاب) عن القتال الفعلى لتجنيبهم الأخطار ، وتقديم جنوده المرتزقة الآخرين للقتال، وانحياز الأخيرين لمن يدفع أكثر ، وانشقاق عناصر الجيش وعدم توحدها فى مواجهة العدو الواحد ، إلى جانب كره المماليك استخدام السلاح النارى كما سبق القول.

ثم اشتبك الجيش المملوكى بقيادة (طومان باى) ابن أخ (قنصوه الغورى) فى معارك مع الجيش العثمانى الزاحف فى عدة معارك على الأرض المصرية كان أشهرها على الإطلاق (معركة الريدانية) عند مشارف القاهرة فى ٢٣ يناير سنة ١٥١٧ . وكان طومان باى يفضل أن يقابل الزحف العثمانى فى نقطة أكثر بعدًا عن القاهرة ، وقرر اختيار (الصالحية) لأهميتها الاستراتيجية ، غير أن باقى الأمراء المماليك فضلوا التمركز فى الريدانية ، وصفوا المدافع فيها. لكن الجيش العثمانى التف خلف المدافع ، وتفوق السلاح النارى للمرة الثانية على الفروسية.

جرت معارك (قتال شوارع) فى القاهرة بين الجيشين ودخل (سليم ياووز) المدينة فى ٢٦ يناير سنة ١٥١٧ بينما هرب (طومان باى). وفى ١٣ أبريل سنة ١٥١٧ شنق (طومان باى) فى (باب زويلة) واستقر الحكم العثمانى فى مصر.

تنظيم أمور مصر العسكرية بعد الغزو العثمانى :

لضمان استمرار تبعية مصر (الولاية الجديدة) للدولة العثمانية والحيلولة دون استيلاء أى قوى منافسة عليها ، فقد حرص (السلطان سليم) على ترك قوة

عسكرية عثمانية من عدة آلاف من جنود الروملى (الأراضى العثمانية فى أوروبا) و (الأناضول) والسباهية (الفرسان). جاءت هذه الحامية أساسا من الجنود الذين يشكلون (الحرس السلطانى) فى الدولة (قابى قولو - باللغة التركية) ، والفرسان (السباهية) ، والكوكليان (الجونوليان أى المتطوعة الأتراك).

كان نظام خدمة هذه الحامية يتم وفق (مناوبه) تستبدل فيها القوات بقوات أخرى. وقد استمر العمل بهذا النظام الدورى لمدة خمس سنوات ، ثم استبدل فيما بعد (١٥٢٣م) بقوات (الينى جرى) Yeni Geri أى الجيش الجديد المعروف فى اللغة العربية (بالإنكشارية). وكان دور هؤلاء الجند هو حراسة القلعة (مقر الحاكم) وحراسة مؤسسات الولاية فيها (أى القلعة) ، كما عين عدد آخر من عساكر الباب السلطانى (دركاه عالى) للقيام بأعمال الأمن فى القاهرة والأقاليم(٣).

فى سنة ١٥٢٥م وفى عهد ولاية الوزير (إبراهيم باشا الشهير بإسكندرلى) صدر (قانوننامه مصر) وهو ذلك القانون الذى نظم الحامية العسكرية فى مصر وحدد قواعد العمل فيها وواجباتها.

تشكلت هذه الحامية فى ستة أوجاقات (فرق) كالآتى :

جماعة كوكليان وتعنى اصطلاحا (المتطوعون). وقد تكون هذا الأوجاق من خليط من الرجال الذين كانوا يتبعون الوزير (الوالى) أو من أتباع أمراء مصر (الصناجق) ، أو من بين الموظفين الإداريين فى الإدارة المصرية ، كما كان بعض أفراد أوجاق (الانكشارية) يلحقون بهذا الأوجاق كبديل للأماكن الشاغرة فيه ، كذلك كان الأمر بالنسبة لأوجاقى المتفرقة والجاووشان. (٤)

انتظم أفراد هذا الأوجاق فى (بلوكات) و(جماعات) وكانوا يتقاضون مرتبات تسمى علوفات (مفردها علوفة)، كما كانت تسمى مواجب، وتحسب يوميا لكن الأفراد كانوا يتناولونها مرة كل ثلاثة أشهر لكن هذه اليوميات كانت تتفاوت بين جندى وآخر.

كان رجال الكوكليان من الفرسان الذين يستخدمون الأسلحة النارية وهم ركوب وكانوا يخضعون لامتحان واختبارات من جانب قائدهم (أغا) بين حين وآخر.

إنقسم الأوجاق إلى عدد من الأقسام (بلوكات) رأس كل منها بلوك باشى. وكان رئيس الأوجاق يسمى الأغا وله وكيل يسمى الكتخدا. وكان لكل أوجاق مجموعة من الضباط القدامى (الاختيارية) يرأسهم واحد منهم يسمى باش اختيار، كما كان هناك ضباط يسمون بالجوربجية - إلى جانب عدد من الكتبة الذين يمثلون الأوجاق فى ديوان الأموال (الروزنامة)، وكان يلحق بسجلات الأوجاق أسماء الموظفين الدينيين كالوعاظ والأئمة والمؤذنون والخطباء.

كان اختصاص أوجاق الكوكليان حراسة العاصمة والأقاليم (الولايات) المصرية وخاصة العمل تحت إدارة الكشاف (مفردها كاشف وتعنى حاكم الإقليم) وذلك عن طريق المناوبة (نوبتجية) كل ستة أشهر. وقد دخل تحصيل الضرائب (أموال الخراج) ضمن اختصاص هذا الأوجاق ، وعمل بعض رجاله فى أقسام الولايات (الدواوين المحلية) ، وفى العمل بالأعمال الكتابية الخاصة بموكب الحج ، إلى جانب المشاركة فى الحملات التى تقوم بها الدولة العثمانية.

ورغم أن قانوننامه مصر كان قد حدد قوة هذا الأوجاق بمائة وعشرة أفراد؛ إلا أن الواقع يكشف عن تجاوز أعداد المنتسبين إليه فى سنوات عديدة هذا الرقم بكثير ، فقد بلغ هذا العدد فى منتصف القرن السادس عشر حوالى ٢٠٠٠ فرد ، وانخفض إلى ألف ومائة فرد فى أوائل القرن السابع عشر[٥] .

كان أوجاق الكوكليان من الفرق العسكرية راكبة الخيول. وعلاوة على وظائفهم العسكرية والإدارية السابق الإشارة إليها فقد كان أفرادها يراقبون زراعة الأرض فى الأقاليم وصيانة نظم الرى.

وقد توزعت حاميات الكوكليان فى أقاليم جرجا وإبريم.

وقد قام أوجاق الكوكليان باعتباره أحد تنظيمات الفرسان السباهية بدوره فى تثبيت السلطة العثمانية فى بداية العصر العثمانى بالمشاركة مع باقى الفرق

من الفرسان السباهية، التفنكجيان والجراكسة [٦] ، لكن فرق الأسباهية – ومن بينها الكوكلليان – أصبحت بعد عقد من الغزو العثمانى من أكثر الفرق العثمانية عصيانا وإزعاجا للنظام الحاكم وإثارة للمتاعب له. وقد فرض هؤلاء الإسباهية الكثير من الضرائب غير القانونية على أهالى الريف المصرى فيما عرف باسم الطلبة، حتى قضى عليهم فى أوائل القرن السابع عشر [٧] .

وقد تغير التكوين العرقى لأوجاق الكوكليان ومعه أوجاقى التفنكجيان والجراكسة – وجميعهم سباهية – فأصبح رجاله من المماليك الجدد وليس العثمانيون. كان هؤلاء المماليك الجدد (السراجين) يعملون أساسا لدى حكام الأقاليم كمماليك خاصة ، ومن ثم فقد كانوا يلحقون بأوجاقات السباهية ، ومن بينها الكوكليان حتى تغيرت التركيبة العرقية لهذه الأوجاقات مع منتصف القرن الثامن عشر الميلادى [٨] .

جماعة تفنكجيان سوارى : تشكلت هذه الفرقة (الأوجاق) بمقتضى (قانوننامه مصر) الصادر فى سنة ٩٣١هـ / ١٥٢٥م فى عهد الوالى إبراهيم باشا. أدى هذا الأوجاق مهام عسكرية وخدمات إدارية كأوجاق الكوكليان السابق ذكره، لكن المهام الأساسية للأوجاق كانت حراسة الولايات (الأقاليم) القريبة من العاصمة ، كما كان أفراد هذا الأوجاق يقومون أحيانا بتحصيل الضرائب المقررة على المواطنين.

رأس أغا تفنكجيان سوارى مصر هذا الأوجاق، وعاونه نائب (كتخدا) ، وكان على رأس كل بلوك من بلوكات هذا الأوجاق رئيس عرف ببلوك باشى.

وكشأن أوجاق الكوكليان فإن عدد أفراد التفنكجيان كان يتغير ولا يستقر على حال. ففى حين نص قانوننامه مصر على ألا يزيد عدد أفراد الأوجاق على ٩٠٠ فرد، إلا أن عدد أفراده كان يصل فى بعض الأوقات إلى ما بين ١٠٠٠ – ١٤٠٠ . وقد بلغت البلوكات التى كان يتشكل منها الأوجاق المذكور ١٣٨ بلوكا ، واحتوى كل بلوك على ما بين ٣ – ٢٠ فرد. وكان أفراد هذا الأوجاق يتوزعون فى

خدمات مختلفة كحراسة الخزينة الإرسالية (المبلغ السنوى الذى كانت ترسله مصر إلى الدولة كفائض) أو حراسة قافلة الحج أو الخدمة فى الأماكن النائية من مصر.

تقاضى كل فرد من أوجاق تفنكجيان علوفة يومية مقدارها ٨ أقجة وجراية (تموين عينى من الحبوب) ومقدار من العليق (طعام الدواب)[٩] .

جماعة الجراكسة : عملا بسياسة إقرار النظم المملوكية فى النظام العثمانى الجديد ، فقد أدمج السلطان سليم عناصر من المماليك الجراكسة الذين كانوا أساس النظام السابق فى الجهازين الإدارى والعسكرى العثمانى فى مصر ، شريطة أن يكونوا من المعترفين بالسيادة العثمانية.

وقد قرر قانوننامه مصر أن يكون أعضاء هذا الأوجاق من عناصر المماليك القادرين على حمل السلاح. ولكن نهاية القرن السادس عشر شهدت بعض التغاضى عن هذا القرار عندما انضم إلى هذا الأوجاق عناصر عثمانية غير جركسية. تماما مثلما حدث لباقى الأوجاقات العثمانية الخالصة عندما اخترقتها العناصر المملوكية الجركسية وأصبحت تشكل أحد عناصرها العرقية الرئيسية. ومع هذا فإن هذا الأوجاق الجراكسة كان يتشكل أساسا من المماليك الفرسان، وكانت مهمة أفراده توطيد الأمن فى الأقاليم ومراقبة زراعة الأراضى والمحافظة على شبكات الرى وتوزيع المياه[١٠] .

ومن المهم أن نذكر أن هذه الأوجاقات الثلاث السابق الإشارة إليها (الكوكليان - التفنكجيان - الجراكسة) كانت تندرج تحت توصيف أوجاقات الإسباهية (أى الفرسان). وكما يلاحظ فإن المهام المسندة إليهم كانت متشابهة، فقد كانت هى الدفاع عن مصر والاشتراك فى الحملات العسكرية الداخلية للقضاء على حركات التمرد وتحقيق الاستقرار والإشراف على حكام الأقاليم والإدارة فيها[١١] .

جماعة مستحفظان قلعة مصر : كان هذا الأوجاق هو أهم الفرق العسكرية العثمانية فى مصر على مدى فترة الوجود العثمانى وحتى الحملة الفرنسية. عرف هذا الأوجاق بأكثر من اسم خلال الفترة موضوع الدراسة. فقد سمى بشكل عام بالإنكشارية – وهو المسمى العربى الخاطئ ليكى جرى وتنطق ينى تشيرى بالتركية وتعنى الجيش الجديد ، وكتب الاسم فى المصادر المكتوبة بالعربية (بالينكجرية) أو (وجاق الينكجرية).

وينتمى هذا الأوجاق إلى قوات المشاة العثمانية (بيادة / Piyada)، ومنه استمد مصطلح (بيادة) الذى كان سائدا فى الجيش المصرى الحديث فى الإشارة إلى المشاة infantry قبل أن يصبح الاسم هو المشاة بعد عمليات إصلاح وتطوير الجيش المصرى التى بدأت فى أعقاب توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ [١٢] .

كان أوجاق الإنكشارية أقوى فرق الجيش العثمانى فى مصر وأكثرها عددا وأوفرها إيرادات. ساهم هذا الأوجاق فى فتح مصر ولعب دورا هاما فى هذا الفتح ، وتولى حراسة أسوار وأبواب القاهرة وقلعة مصر (قلعة الجبل أو قلعة صلاح الدين) ، وأسهم بدور فعال فى القضاء على ثورة أحمد باشا الخائن (سنة ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م). وقد أسندت إلى هذا الأوجاق مهمة حفظ الأمن فى القاهرة بعد واقعة أحمد باشا، ومن هنا كان يعرف بمستحفظان قلعة مصر ، حيث أن كلمة مستحفظان تعنى المستحفظين أى رجال الحفظ ، وهم رجال الأمن. فأوجاق المستحفظان أو الانكشارية كان هو القائم بأعمال الشرطة فى مصر.

وعلاوة على حفظ الأمن فإن الانكشارية اختصت بحراسة القلعة ، وكان لقائدها (أغا الانكشارية) أو (أغات مستحفظان) الرياسة على كل أغاوات الأوجاقات الأخرى فى الحملات العسكرية التى ترسل من مصر إلى الحكومة المركزية فى استانبول، وكان رجال الانكشارية هم أكثر أعداد رجال هذه الحملات عددا.

كان أغا الانكشارية هو صاحب الرياسة على ضبط مدينة القاهرة، كما كان

له ممثلون فى الأقاليم يقومون بنفس الدور هناك ويحمل كل منهم لقب سردار مستحفظان. وكان للانكشارية حامية فى كل من جرجا وأبريم فى أسوان.

وفوق هذا فقد كان رجال الانكشارية يتولون مناصب هامة فى الجهاز الإدارى لولاية مصر. فكان منهم كتخدا الباشا أى نائب الوالى ، وكتخدا الوقت وهو صاحب النفوذ الأكبر بين رجال الأوجاقات، وكان منهم أيضا سردار الحج وهو قائد القوة العسكرية المرافقة لقافلة الحج، وسردار الخزنة وهو قائد القوة العسكرية المرافقة للخزنة المرسلة إلى استانبول كل عام[١٣] .

وقد تمتع هذا الأوجاق الهام بمصادر كثيرة للدخل فى مصر ، فكان يحصل على إيرادات العديد من المقاطعات الجمركية ، وحازوا التزام بعض المقاطعات الأخرى (كالسلخانات - ودار الضرب "سك النقود") - النظر على الأوقاف الكبيرة - وتحصيل ضريبة الجزية على أهل الذمة - وضرائب الحماية على الشون - والالتزام على أراضى واسعة من الأراضى الزراعية[١٤] .

لكن أوجاق الانكشارية تعرض - كما تعرض غيره من الأوجاقات العثمانية فى مصر - لتسلل العناصر المملوكية فيه فى القرن السابع عشر ، فأصبح تحت السيطرة المملوكية بسبب زيادة أعداد المماليك داخله ونقص العناصر العثمانية، مما كان له أسوء الأثر فى انضباط هذا الأوجاق منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر. ويمكن القول دون مبالغة أن أوجاق الانكشارية قد ساهم بأكبر نصيب من الفوضى السياسية والإدارية التى عمت مصر خلال القرن الثامن عشر[١٥] .

جماعة عزبان قلعة مصر : وهم الأوجاق الذى كان يلى أوجاق الانكشارية (المستحفظان) فى الأهمية - كان أفراد هذا الأوجاق من غير المتزوجين من الجنود الأتراك ، وكانت مهامهم مشابهة لوظائف أوجاق المستحفظان. فقد قاموا بمهام حماية قلعة الجبل ، وحراسة قوافل الحج ، والإرسالية (الخزنة) المرسلة إلى استانبول ، والمشاركة فى حملات الدولة.

رأس هذا الأوجاق قائد يحمل لقب أغا، ويعاونه نائب يحمل لقب كتخدا، إلى جانب رؤساء البلوكات التى تألف منها هذا الأوجاق. وكما ذكرنا فى السابق فإنه وإن كان قانوننامه مصر قد حدد عدد أفراد الأوجاق بـ ٥٠٠ فرد ، إلا أن هذا العدد كان يزيد فى بعض الأوقات إلى ٧٠٠ أو ألف.

كان فرد العزبان يتقاضى (علوفة) راتبا كل ثلاثة أشهر بواقع ٤ – ١١ أقجة يوميا ، ورئيس البلوك ٥ – ٩ أقجة ، والأفراد الأقدم (رؤساء الجماعات) ٧ – ١٢ أقجة[١٦] .

هناك مهمة اختص بها هذا الأوجاق دون غيره من الأوجاقات وهى مهمة إمداد ترسانة الإسكندرية والسويس بالبحارة. بمعنى أن العزبان كانت تجمع بين عمل المشاة الخفيفة والبحرية[١٧] .

– جماعة جاووشان : كان اختصاص هذا الأوجاق هو خدمة الباشا الحاكم والديوان العالى الذى يدير الولاية. سمى هذا الأوجاق فى الوثائق الرسمية بأكثر من مسمى، فكان يسمى جاووشان ديوان مصر، كما كان يسمى أفراده جاويشية الديوان.

تطورت مهام الجاووشان بعد القرن السادس عشر ، فشارك أفراده فى الإمدادات العسكرية التى ترسلها الدولة فى الحروب ، وكان يشار إليهم باسم در سفر همايون أى الإمدادات المرسلة من السلطان.

وشارك الجاووشان أيضا فى الحملات العسكرية الداخلية ضد العربان والمتمردين من المماليك. وفيما يتعلق بالدور الرئيسى للجاووشان وهو خدمة الباشا وديوانه ، فقد كان أفراده يقومون بالدعوة لعقد الديوان العالى فيقوم الرسل من أفراده (أى الأوجاق) بتوزيع التنابيه (الدعوات) لأعضاء الديوان فى الليلة السابقة على انعقاده. وكان كبار ضباط الأوجاق يحضرون اجتماعات هذا الديوان ، كما كان الأوجاق مختصا بتوفير الرجال اللازمين لقيادة بعثة الشرف التى تعين لاستقبال الباشا الجديد لدى دخوله مصر برًا عن طريق العريش أو

بحـرًا عن طريق الإسكندرية[١٨]. وحـراسـة ركـبـه فى الطريق إلى القـاهرة ، وتحصيل الأموال الأميرية من (الملتزمين) وتوريدها إلى خزينة الولاية، وإرسال وتوصيل قرارات الباشا والديوان إلى كل أنحاء مصر.

وقد كان بعض كبار الموظفين فى الإدارة المصرية كأمين الشئون والخازندار ووكيل الخرج يختارون من بين صفوف هذا الأوجاق.

وكانت إيرادات أوجاق الجاووشان تأتى من أكثر من مصدر كان أولها بالطبع المرتبات النقدية (العلوفات) التى تصرف من الخزينة ، ومرتبات عينية (جراية وعليق) كالقمح والشعير ، وتصرف لهم كل شهرين. وكان يصرف لهم ما يسمى بمال الجاووشان أو تذاكر الجاويشية. وكان الأوجاق يستولى أيضا على إيرادات بعض المقاطعات فى مصر[١٩].

جماعة متفرقة : كان هذا الأوجاق هو أحدث الفرق العسكرية نشأة فى مصر. فقد تقرر إنشاؤه سنة ١٥٥٤م ، ولذلك لم يذكر عنه شيئا فى قانوننامه مصر الصادر فى سنة ١٥٢٥م.

ويتشابه دور هذا الأوجاق مع دور أوجاق جاووشان. فقد اختص أساسا بخدمة الباشا والديوان ، وعرف فى الوثائق باسم يقترب فعلا من طبيعة دوره وهو متفرقة بديوان مصر ، لكن المراجع العربية ذكرته باسم المتفرقة الديوانية.

تألف أوجاق المتفرقة من المماليك الذين كانوا يعملون فى خدمة الباشا، ومن جنود القلاع ، وكان جنوده خليط من المشاة والفرسان.

وفيما يتعلق باختصاصات أوجاق المتفرقة، فقد كان يتولى الدفاع عن الحدود والثغور، وإمداد القلاع المحيطة بمصر بالقوى البشرية، والاشتراك فى الإمدادات السلطانية والحملات التى ترسل لقمع التمرد والثورة على السلطة داخل مصر.

على أنه وإن كان من المعروف أن أوجاقات الحامية العسكرية كانت سبعة –

إلا أنه كانت هناك بعض الفرق العسكرية التى يمكن أن تسمى تشكيلات معاونة تعمل جنبا إلى جنب مع الأوجاقات الأساسية.

فقد كان هناك قوات لحراسة القلاع سميت جماعة مردان متفرقة قلعة مصر تم تشكيلها فى أوائل القرن السابع عشر.

وكانت هناك جماعة مردان قلعة خزينة مصر التى كانت تحت قيادة رئيس يسمى دزدار، ويعاونه كتخدا ، وكاتب وإمام. وكانت هناك جماعة تسمى جماعة جبه جيان قلعة مصر. تشكلت هذه القوة من أحد عشر بلوكا ، وكل بلوك كان يتألف من ٩-٢٧ فرد. أما رئيس هذه الجماعة فكان يسمى جبه جى باشى.

اختصت جماعة جبه جيان قلعة مصر بتوفير مقادير البارود التى تحتاجها القوات التى تشكل حامية الولاية المصرية وكانت هذه الحامية تحتاج حوالى ثلاثمائة قنطار من البارود الأسود سنويا زاد إلى ٥٠٠ قنطار. ودخل إصلاح وترميم الأسلحة من بين اختصاصات هذه الجماعة، كذلك كان توفير احتياجات الفرق العسكرية التى تشارك فى حملات الحكومة المركزية من اختصاص هذه الجماعة. رأس هذه الجماعة جبه جى باشى وعاونه بلوك باشى على رأس كل بلوك من البلوكات التى تشكل منها هذا الفريق[٢٠] .

كانت المدفعية هى السلاح الذى حرص العثمانيون على إدخاله فى تنظيمات الجيش على عكس ما كان المماليك قد اتبعوه من إهمالهم السلاح النارى والبارود بصفة عامة، ما أدى إلى هزيمتهم فى معارك فتح مصر فى سنة ١٥١٧.

عندما فتح العثمانيون مصر عمروا القلاع وأضافوا إليها على حدود مصر البرية والبحرية وزودوها بالمدافع ذات الأحجام المختلفة، وأعيد تسليح قلعة الجبل (مقر الحكم) بمدافع كثيرة. وهكذا احتاج الأمر مع الوقت إلى الحاجة لإقامة أوجاق يختص بهذه المهمة المدفعية. وهكذا أنشئت جماعة طوبجيان قلعة مصر لتتولى تشغيل المدافع العديدة فى قلاع مصر المنتشرة على طول حدودها وسواحلها. رأس جماعة طوبجيان هذه قائد يحمل لقب طوبجى باشى

وعاونه بلوكباشيه لرآسه البلوكات التى انقسم إليها الأوجاق والتى بلغ عددها عشرة ضم كل واحد منها ما بين ٤ - ٦ أفراد.

وقد اختص الطوبجى باشى أو (سرطوبجى) إلى جانب قيادته لأوجاق طوبجيان بحصر مدافع القلاع وإعداد التقارير عن تسليح هذه القلاع ، وما يحتاج للتعزيز والتصليح والتغيير ، كما اشتركت فرقة الطوبجيان هذه فى حملات الدولة العسكرية[٢١] .

ومن رحم جماعة طوبجيان ولدت جماعة عربجيان قلعة مصر، وهى الفرقة التى تقوم على تشغيل عربات جر المدافع وتصنيعها. ارتبط وجود هذه الجماعة بوجود المدفعية المجرورة أو المقطورة Towedartillery التى كانت مستخدمة فى الجيوش قبل ظهور القاطرات الميكانيكية فى القرن العشرين. رأس جماعة عربجيان رئيس عرف باسم طوب عربجيلرى باشيسى أى رئيس قائدى عربات المدافع. وقد اختص هذا الرئيس بالإشراف على عربات قطر المدافع وتصليحها وتجديدها وتوفير الأخشاب الضرورية لصناعتها.

ولما كان من اللازم توفير الفرقة الموسيقية التى تؤدى ألحان المارشات العسكرية فى الطوابير، فقد انشئت جماعة مهتران قلعة مصر. وهى فرقة تضم عازفين وقارعى طبول لتقوم بالسير أمام موكب الحاكم والإعلان عن أوقات المناوبة بقلعة الجبل[٢٢] .

ويمكن من استقراء التشكيلات العسكرية العثمانية رسم صورة للجيش العثمانى فى القرون الأولى للوجود العثمانى فى مصر. فهو جيش كان يتألف من قوات الفرسان المسلحة بالبنادق، وقوات المشاة المسلحة بالبنادق أيضا، ووحدات المدفعية المقطورة. وكان على رأس كل تشكيل (أوجاق) قائد يعرف باسم أغا ، يعاونه نائب يعرف باسم كتخدا. وانقسم كل أوجاق إلى بلوكات رأس كل منها بلوك باشى، واندرج تحت رآسة البلوكباشى معاونون بأسماء عديدة للقيام بمهام البلوكات المتعددة كالتدريب والإعاشة والمراقبة والانضباط وقيادة

القوات أثناء الحرب والإشراف على كل ما يختص بهذه القوات. وقد كانت وظيفة الكتخدا أى نائب القائد تملأ من بين كبار الضباط الذين يلون الأغا فى الرتبة العسكرية، وكانت الوظيفة تشغل عن طريق المناوبة بالمدد، بمعنى أن الكتخدا الذى كان يسمى كتخدا الوقت، فى إشارة إلى أنه هو النائب المعين، كان هو الذى يتولى أعمال الأوجاق نيابة عن الأغا لفترة محددة، فإذا انتهت مدته تحول من كتخدا الوقت إلى وظيفة اختيار وهى كلمة تعنى كبير السن. وبمضى الوقت كان عدد الضباط الذين خدموا ككتخداوات يتزايد حتى يصبح فى الأوجاق مجموعة من الكتخداوات القدامى الذين يشكلون داخل الأوجاق ما كان يسمى بجماعة الاختيارية، وهم كما قلنا مجموعة الكتخداوات السابقين. وقد وقع على عاتق هذه المجموعة عبء إدارة الأوجاق وتوجيه سياسته. ويبدو أنهم كانوا من القوة والنفوذ إلى حد عدم استطاعة الأغا أن يخالف رأيهم.

ورغم أن مصر لم تتعرض طوال العهد العثمانى وحتى سنة ١٧٩٨ (تاريخ الحملة الفرنسية على مصر) لخطر الاعتداء الخارجى ، فإن الحامية العسكرية العثمانية (الأوجاقات السبعة) كانت تشارك فى الحروب التى كانت تخوضها الدولة العثمانية ضد أعدائها فى الخارج.

وتفيد المصادر أن قوات الحامية العثمانية خاضت معارك حربية فى اليمن فى القرن السادس عشر. فيذكر (أحمد شلبى عبد الغنى) فى سيرة سنان باشا (٢٣ أبريل ١٥٦٧ – ١٥٦٨) ما نصه :

(ورد ... الأمر الشريف بالتوجه إلى فتح اليمن، فاستصحب معه الوالى من مصر ..... واثنين وعشرين ألف من العساكر ..... وأوكب من مصر فى رابع شوال سنة ٩٧٦ هـ/ ٢٢ مارس ١٥٦٩ ... وسار الجيش برًا وبحرًا إلى اليمن وملك القلاع والمدن والقرى، وعاد منصورا مؤيدا إلى الديار الرومية ، والعسكر إلى مصر بالسلامة) [٢٣] .

وفى عهد الوالى أحمد باشا – (مايو ١٦١٥ – يناير ١٦١٩) كلفت الدولة

العثمانية مصر بتجريد أربعة حملات إلى فارس (العجم) ، واليمن ، والحبشة ، وأوجلة فى طرابلس الغرب[٢٤] .

وتكرر نفس الأمر فى سنة ١٦٢٦م عندما كلفت الدولة بيرم باشا والى مصر بإرسال تجريدة من حامية مصر إلى اليمن لقمع الثورة والتمرد بها [٢٥] . كذلك فقد أرسلت مصر تجريدة إلى (بغداد) فى سنة ١٦٣٧ فى عهد ولاية محمد باشا زلعة السم (١٦٣٧ - ١٦٤٠).

وعندما هاجمت الدولة العثمانية جزيرة كريت اشتركت فرق من الحامية العثمانية فى مصر فى هذه الحرب بقوة قوامها ألفى جندى، ونجحت القوات العثمانية والمصرية فى انتزاع الجزيرة من أيدى جيش البندقية فى سنة ١٦٦٩ .

كانت كريت قد خضعت لدولة البندقية منذ سنة ١٢٠٢ ، وقد ظل العثمانيون يهاجمون الجزيرة لسنوات طوال حتى تقرر فى عهد السلطان إبراهيم (١٦٤٠ - ١٦٤٨) حصارها اعتبارا من سنة ١٦٤٥ . لكن البنادقة صمدوا للحصار سنوات طوال حتى سنة ١٦٦٩ . فى سنة ١٦٦٦ تولى قيادة القوات العثمانية كوبرولو - زادة وكان قد مضى على حصار الجزيرة أكثر من ٢١ سنة. فى أول يونيه ١٦٦٩ سقطت الجزيرة بعد ٢٤ سنة من الحصار الذى شاركت فيه الحامية العثمانية فى مصر ، وعاد الجنود إلى الولاية [٢٦] .

وفى هذا الصدد فإنه يجب الإشارة إلى التزام الولاية المصرية بتزويد الجيش العثمانى بقوة سنوية قوامها عشرة آلاف رجل. وهكذا فإن هذه القوات شاركت - كما أوضحت فى السطور السابقة - فى القتال فى جنوبى بلاد العرب وسواحل الحبشة واليمن وكريت [٢٧] .

وفيما يتعلق بالأمن الداخلى فإن الحامية العسكرية العثمانية فى مصر اختصت بمحاربة التمردات وحالات الخروج عن طاعة الحاكم التى كان يأتيها العربان من أهل البلاد ، ويحكى لنا الأمير أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان قصة التجريدة التى جردها الوالى العثمانى مرادى حسين باشا (١٦٩٨ - ١٦٩٦م).

كان أهالى إقليم بنى سويف والبهنسا قد تظلموا للدولة فى استانبول من تعديات قبيلتى المغاربة (ابن وافى) والضعفا والنجما ، وعصيانهم أوامر الحكومة المحلية فى القاهرة ، فقامت الحكومة المركزية فى استانبول بإرسال الأوامر (خط شريف) إلى حاكم مصر مرداى حسين باشا، الذى جمع كالعادة أعضاء الديوان الذى كان يتألف من الصناجق (أمراء المماليك) والأغاوات (قادة الأوجاقات السبعة) واختيارية (قدامى) الأوجاقات السبعة ، لتجهيز ما كان يسمى فى ذلك الوقت وبلغة العصر نفر عام، لقتال العربان المتمردين فى أقاليم البهنسا وبنى سويف والفيوم. فى الجلسة التى عقدت برئاسة الباشا الحاكم تقرر أن يقود أميران مملوكيان القوات التى تألفت من أوجاقات (الإسباهية) المشكلة من (الجوكلليان) و(التفنكجيان) و(الجراكسة) ، مع تزويد القوات (بمدفعين) والكلل (الجلل مفردها جلة وهى القذيفة التى يطلقها المدفع) و(الجبخانة) الذخيرة فيما سمى هذا التشكيل (بالتجريدة).

ويستمر (الدمرداشى) فى شرح نظام (التجريدة) مما يفهم معه أن هذه التجريدة كانت تحت قيادة أمير مملوكى يسمى سر عسكر التجريدة أى قائد الحملة.

ووفقا لوصف الدمرداشى فقد تم تقسيم الحملة إلى مجموعات يتقدمها بيرق (أى علم)، وكل مجموعة تتألف من ٢٠ عسكرى مشاة إلى جانب قوات السباهية (الفرسان) السابق الإشارة إليهم، وقوات استطلاع كانت تسمى فى ذلك الوقت دلاة.

ويكشف الدمرداشى فى روايته عن أساليب القتال فى ذلك الوقت فيذكر أن التجريدة أقامت متاريس من زكايب الجيش المعبأة بالتراب الناعم، وأحدثت فراغات (مزاغل للرمى) بين الأكياس. وتم تعبئة المدافع بالكلل الحديدية والمسامير.

وكانت خطة القتال كما يذكر الدمرداشى هى أن يتظاهر أفراد التجريدة

بالهزيمة وينسحبون عدوًا خلف المتاريس ، فإذا تبعتهم قوات العربان الثائرين تنطلق المدافع لتحصدهم بينما يطلق المشاة بنادقهم على ارتفاع ذارع من الأرض.

وتبين رواية الدمرداشى أن بعضًا من القوات غير النظامية (العربان) كانوا يشاركون فى هذه الحملات ، كما كان المماليك يشركون رجالهم الخاصة والذين يسمون روم أو غلان أو (روم أوشاغى) فى هذه المعارك.

ونظرا لعدم توفر الكثافة النيرانية فى ذلك الوقت نظرا لبدائية الأسلحة النارية التى كانت تطلق طلقة واحدة ثم يعاد تعبئتها ، فإن أسلوب القتال كان يقضى باندفاع الفرسان بخيولهم تجاه العدو ، ويطلقون بنادقهم ، ثم يرتدون إلى الخلف لإعادة التعبئة ، بينما يتقدم صف آخر من الخيالة بدلا من المرتدين ليطلق نيرانه حتى يعود الذين ارتدوا بعد تعبئة بنادقهم بالبارود وهكذا دواليك ليصبح القتال على شكل موجات متعاقبة من الفرسان حاملى البنادق. وهكذا فإن الأوجاقات العثمانية – وفقا لرواية الدمرداشى كانت تضم فى تجريداتها قوات غير نظامية من عربان البلاد ، وجنود خاصة يتبعون الصناجق المماليك (روم أوشاغى) إلى جانب القوات النظامية (رجال الأوجاقات) ، كما أن (سر عسكر التجريدة) قائد الحملة كان من الأمراء المماليك رغم أن القوات المقاتلة قوات عثمانية تتبع النظام الحاكم العثمانى[٢٨] .

إذا كانت مهام الحامية العسكرية العثمانية فى مصر (الأوجاقات السبعة) والتى شرحتها فى السطور السابقة هى مهام عسكرية بحكم طبيعة عمل هذه الأوجاقات ، فإن الجديد الذى نضيفه إلى هذه المهام هو مهمة الأمن العام التى كانت موكولة إلى أوجاق الإنكشارية أو جماعة مستحفظان قلعة مصر.

جاء فى قانوننامه مصر الصادر فى عهد السلطان سليمان القانونى لإدارة مصر فى سنة ١٥٢٤ ما نصه "إن الانكشارية بحكم وظيفتهم من قديم (منذ الفتح العثمانى) يحافظون على الخدمة العسكرية فى نفس المدينة (القاهرة) وفى

مصر القديمة وبولاق. ويعين أمثالهم من رجال القلعة فى الخدمة العسكرية. ولا يعين أحد من طائفة أخرى لكن يمارس نفس العمل" [٢٩].

وبهذا انحصرت مهمة حفظ الأمن العام فى القاهرة فى أوجاق الانكشارية ، وأصبح اسم الأوجاق مستمدا من وظيفته (جماعة مستحفظان قلعة مصر). وكلمة مستحفظان هى جمع فارسى لكلمة (مستحفظ) ، والمستحفظ هو الذى يحفظ الأمن ، والكلمة بالعربية هى (المستحفظين).

نحن إذن أمام اختلاط أعمال الشرطة بالأعمال العسكرية. بكلمات أخرى فإن النظام العسكرى العثمانى لم يعرف فى القرن السادس عشر ولا القرون التى بعده ، الفصل بين الجيش والشرطة ، لكنه عرف تخصيص قوات بعينها من الجيش للقيام بأعمال ومهام الشرطة.

قلنا أن أوجاق الانكشارية كان هو المختص وفق قانوننامه مصر بأعمال الشرطة فى المدينة. وقد احتفظ قائد هذا الأوجاق (أغات مستحفظان) بسلطات الشرطة منذ أوائل العهد العثمانى وحتى قدوم الحملة الفرنسية إلى البلاد فى سنة ١٧٩٨م .

اختص أغات مستحفظان بالمحافظة على الأمن العام والإشراف على كل شئون الشرطة فى كافة المجالات ، فامتد اختصاصه ليشمل الأشقياء واللصوص وباعة الخمور سرًا والعاهرات.

وفى سبيل تحقيق مهمة الأمن أقيمت قلقات (مفردها قوللق) نقاط شرطة فى المدينة وضواحيها، وعين فيها أفراد من الأوجاق.

وقد امتدت اختصاصات أغات مستحفظان فى القرن الثامن عشر لتشمل مواجهة ارتفاع الأسعار وفساد المعاملات مما أدخل مهامه فى اختصاصات المحتسب.

ويقدم المؤرخ الجبرتى فى عجائب الآثار وصفًا شيقًا لعمل (أغات

مستحفظان) فى ذلك الوقت بقوله : (وركب على أغا (قائد أوجاق الانكشارية) يوم ..... من شهر ..... سنة أربعة عشرة ومائة وألف ، وعلى رأسه العمامة الديوانية المعروفة (بالبيرشان) وأمامه القابجية (حراس الأبواب) ، والملازمون ، والوالى (مسئول الشرطة) وأمين الاحتساب (المحتسب) وأوده باشة البوابة[٣٠] بطائفته (مجموعة الجنود المرافقين)، والسبعة جاويشية (نسبة إلى تمثيل كل جاويش لواحد من الأوجاقات العسكرية السبعة التى تتشكل منها حامية مصر العسكرية) خلفه، ونائب القاضى فى مقدمته، وكيس جوخ مملوء عكاكيز شوم على كتف قواس (ساعى) والمشاعلى (منفذ العقوبات) بيده القائمة (قائمة الأسعار) ، وهو ينادى على رأس كل حارة ويقف مقدار نصف ساعة، وضرب فى ذلك اليوم اثنين قبانية (وزانين) وثلاثة زياتين (باعة زيت) ، وجزار لحم خشن ، ومات الستة من الضرب، ورسم على شيخ القبانية (نقيب الوزانين) بأن لا أحد يزن فى بيت زيات سمنًا ولا جبنًا، وصار يتفقد الدراهم (العملة) ويحرر الأرطال والسنج (وحدات الوزن) ويسأل عن أسعار المبيعات، ولا يقبل رشوة. وعلى من وجده على خلاف الشرط ، سواء كان فلاحًا أو تاجرًا أو قبانيًا بطحه (أى ألقاه على الأرض) وضربه بالمساوق (بالعصى) الشوم حتى يتلف أو يموت، وغالبهم لم يعش بذلك) [٣١] .

وقد عرفت المدينة نظام الداوريات التى كانت تسمى فى ذلك الوقت (بالسرحة) ومفادها قيام أوده باشى القوللق (نقطة الشرطة) بالمرور فى أنحاء المدينة مصحوبا بقوة من القوللق للتأكد من استتباب الأمن. ويفهم من رواية الدمرداشى أن هذه السرحة كانت تتم عدة مرات فى اليوم الواحد[٣٢].

جاء تدهور الجيش فى مصر نتيجة عدة عوامل كان أولها ما أصاب الدولة العثمانية من تحلل وفساد بعد وفاة السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠ – ١٥٦٦م). كانت الدولة العثمانية قد بدأت تعانى من الفساد فى الجيش والإدارة أواخر عهد سليمان القانونى، إلا أن انتصاراته طغت على هذا الفساد إلى حد ما. وفى عهد سليم الثانى (١٥٦٦ – ١٥٧٤) بدأت الإنتكاسات تصيب الجيش

العثمانى فى ميادين الحرب عند النمسا والعراق وفارس والبحر الأحمر والميحط الهندى أمام البرتغاليين. ورغم أن الجيش العثمانى كان قد حقق بعض الانتصارات فى منطقة القرم إلا أن روسيا نجحت فى صده فيما بعد وبدأت تهدد المنطقة الخاضعة بعض منها للعثمانيين.

فى المغرب كان النفوذ العثمانى سطحيا واقتصر على المناطق الساحلية فى طرابلس وتونس والجزائر. نتج عن هذا الوضع تجمد فى النشاط العسكرى وقلة دخول القوات العسكرية التى كانت تعتمد على الغنائم فى تعزيز أوضاعها المالية. ومع هذا الانخفاض فى الدخول العسكرية بدأت تمردات الجيش الانكشارى تتزايد، واضطرب الاقتصاد لتوقف الفتوحات ، وازدياد متطلبات الدولة المالية، وفقدان التوازن النقدى إثر تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد أمريكا إلى إسبانيا ودول البحر المتوسط[٣٣] .

ومثلما حدث من اضطراب فى المركز (أى الدولة الأم) فإن الاضطراب بدأ يتسلل إلى الفروع (أى الولايات) ومن بينها مصر. وبدأت مصر تشهد تمردات وثورات العسكر وخاصة (الإسباهية) أى الفرسان ، وهم كما ذكرنا فى السابق (الكوكليان) و(الجراكسة) و(التفنكجيان). ومع استمرار تردى الأحوال الإدارية والاقتصادية تزايدت حالات الثورة والتمرد العسكرى ، وتطور الأمر إلى التعدى على الحكام وخطف أبنائهم وقتلهم فى بعض الأحوال.

ثم حدثت نقلة نوعية فى فوضى تمردات العسكر عندما بدأوا يفرضون نوعًا من المغارم على أهالى مصر سميت بالطلبة [٣٤] .

وقد شارك عربان البلاد فى هذه الفوضى فعم الاضطراب وفقد الحكام سلطاتهم بعد تزايد التعديات من جانب العسكر السباهية عليهم ، فلم يعد بيدهم القدرة على تثبيت الأمن والنظام .

ظلت تمردات العسكر والفوضى مستمرة فى البلاد طوال الربع الأخير من القرن السادس عشر حتى عين محمد باشا المعروف بقول قران (١٦٠٧ –

١٦١١) ، فصمم على استعادة الأمن فى البلاد عن طريق استمالة باقى طوائف العسكر (المستحفظان والعزبان والجاووشان والمتفرقة) إلى صفه ، وحث الصناجق على الانضمام إليه.

عندما أمر محمد باشا بالغاء الطلبة تجمع العساكر الثائرين من مختلف الأقاليم عند مقام السيد البدوى فى طنطا فى منتصف فبراير سنة ١٦٠٩م وتحالفوا على معارضة أمر الحاكم ونهب القرى والمدن، وأشعلوا الثورة فى كافة النواحى تقريبا. إزاء ذلك جمع محمد باشا العناصر العسكرية السابق الإشارة إليها إلى جانب بعض الجنود المرتزقة وبعض قبائل البدو التى لم تشارك العسكر فى ثورتهم، وخرج من القاهرة فى ١٤ فبراير ١٦٠٩ حيث اصطدم بالقوات الثائرة عند الخانقاه السرياقوسية (الخانكة الآن) وهزمها شر هزيمة[٣٥].

لكن القضاء على ثورة العسكر فى سنة ١٦٠٩ جلب خطرًا جديدًا تجاه التوازن العسكرى والسياسى الذى كان يحفظ البلاد من تزايد نفوذ طائفة على باقى الطوائف. فقد بدأ الصناجق يظهرون كقوة سياسية ذات تأثير كبير فى شئون البلاد. بكلمات أخرى فإن الفراغ السياسى الذى أحدثته هزيمة العسكر فى سنة ١٦٠٩ ملأه الصناجق كمنافسين.

كان السلطان سليم (١٥١٢ - ١٥٢٠) قد أوجد فى مصر أربعا وعشرين وظيفة صنجق طبلخانة شغلها أبناء المماليك القدامى وأولاد الناس وهم من أبناء المماليك أيضا، وأفراد من أصول رومية (أتراك). لكن المماليك استطاعوا منذ القرن السابع عشر أن يحتكروا مناصب الصنجقية، إلى جانب الالتزام على الأراضى الزراعية، والوظائف الكبرى فى الإدارة المصرية (القائمقام، الدفتردار، أمير الحج، ورآسة الحملات العسكرية المرسلة إلى خارج البلاد أو تلك التى كانت توجه ضد الثائرين من البدو فى الأقاليم المصرية).

وهكذا فإن بدايات القرن السابع عشر شهدت ارتفاع رصيد الصناجق فى

مصر على حساب الحامية العسكرية ، وأصبحوا يشاركون فى أمور الإدارة. كذلك فإن المماليك الذين كان السلطان العثمانى قد سمح لهم بالانخراط فى الحامية العسكرية العثمانية منذ صدور قانوننامه مصر سنة ١٥٢٥، بدأوا يطورون قوتهم بالتدريج. وكان النظام العثمانى قد سمح بقدوم عناصر منهم إلى البلاد ، فكان هذا سببا فى تكاثر أعدادهم ، فى ظل انشغال الولاة بقتال العساكر المتمردين. وكما قلنا فإن المماليك استطاعوا التسلل إلى الصنجقية فى القرن السابع عشر حتى أصبحت حكرًا عليها .

وعلى مدى السنوات الباقية حتى الربع الأول من القرن السابع عشر بدأ يظهر نوع من التحالف بين العساكر أهل الحامية العسكرية فى مصر، وبين الصناجق أصحاب النفوذ فى البلاد، وبدأ الفريقان يوجهان السياسة الإدارية والمالية عن طريق الاعتراض على قرارات الحكام بل ورفضها فى بعض الأحيان. ثم بدأوا يتدخلون فى أمور تعيين وعزل هؤلاء الحكام .

ومن ناحيتهم فإن السلاطين العثمانيين كانوا يذعنون لمطالب الصناجق ويعزلون الحكام أو يولونهم تبعا لمطالب هؤلاء الصناجق.

وقد انتهز الصناجق وأغوات الفرق العسكرية حقيقة ورود المماليك إلى مصر كعبيد للعمل لدى المتنفذين من المماليك، فاستكثروا منهم حتى أصبحت بيوت هؤلاء الصناجق والأغوات عبارة عن جيوش صغيرة تضم إلى جانب المماليك، عساكر مرتزقة، وشبانًا يجلبون من الأناضول والروملى وجزر بحر إيجة ويسمون روم اوشاغى.

وهكذا فإن الربع الأول من القرن السابع عشر شهد تغيرات نوعية كبيرة فى نطاق القوة العسكرية، والسلطة، ومراكز القوى.

فقد استكثر الصناجق والأغوات كما قلنا من المماليك والجنود المرتزقة وعساكر الروم أوشاغى ليكونوا بهم جيوشًا خاصة. وسرعان ما تحول هؤلاء الصناجق والأغوات إلى أصحاب بيوتات عسكرية تستطيع من خلال قوتها

العسكرية أن تفرض نفسها على الأحداث فى البلاد.

كان أفراد الروم أوشاغى يجلبون إلى مصر للعمل لدى أغوات الفرق العسكرية والصناجق بصفة جنود صغار مبتدئين، لكنهم لم يكونوا عبيدًا كالمماليك. ومع بلوغهم سن الشباب يعملون بوظيفة سراجين (مفردها سراج) لدى سادتهم الذين ينفقون عليهم ويدربونهم على الأعمال العسكرية. وعندما يبلغ هؤلاء السراجين سنا مناسبة فإن سادتهم من الأغوات والصناجق كانوا يلحقون البعض منهم للعمل فى الأوجاقات العسكرية حيث يحصلون على رواتبهم من خزينة الولاية، لكن ولائهم كان يبقى مع ذلك لسادتهم الذين جلبوهم فى الأصل.

ونستطيع أن نتصور أنه مع استمرار تدفق المماليك إلى مصر للعمل لدى الصناجق والأغوات ، ومع إمكانية التحاق هؤلاء وهؤلاء بالأوجاقات العثمانية، فإن من القبول عقلا أن تتحول هذه الأوجاقات إلى فرق عسكرية تحمل اسم العثمانية فقط، لكن تكوينها الإثنى Ethnic يتحول إلى خليط من الأتراك والمماليك والسراجين الذين يحمل كل منهم ولائه ليس إلى الأوجاق ، ولكن لسيده الذى رباه وعلمه والذى تربطه به رابطة الأستاذية.

ومن الطبيعى أيضا مع تكون البيوت العسكرية فى مصر - بعيدًا عن الحامية العسكرية - أن تظهر مع الوقت شخصيات متنفذة من أصحاب هذه البيوت العسكرية - صناجق أو أغوات - لينافسوا بعضهم البعض حول المناصب والالتزامات والنفوذ، مستعينين بقواتهم العسكرية التابعة لهم والتى تتبع بيوتهم، وبرجالهم فى الأوجاقات العثمانية التى امتلأت بهذا الخليط من الأعراق، للحصول على الامتيازات ولمناوئة الحاكم العثمانى الذى أصبح يمثل حكما لا يتمتع بأى قدر من النفوذ .

لذلك فقد كان طبيعيًا نتيجة لهذه الفوضى العسكرية والسياسية أن تقوم ثورات ومعارك بين المتنافسين من أصحاب البيوتات العسكرية والمغامرين العسكريين ، وأن تصبح مصر مسرحًا لحوادث جسام تلعب فيها الحامية

العسكرية غير المتجانسة دورًا كبيرًا فى إحداث الفوضى فى البلاد ولسنوات طويلة.

وقد بدأت تظهر منذ بدايات الربع الثانى من القرن السابع عشر أسماء شخصيات من الصناجق فرضت نفسها على الساحة فى مصر ، واستأثرت بقدر كبير من النفوذ أمام الولاة الذين كانوا يستعينون بهم فى قيادة الحملات العسكرية وفى إدارة البلاد (الأمير قيطاس - الأمير قاسم - الأمير رضوان الفقارى ... الخ) .

لكن الضعف البشرى لعب دورًا هامًا فى تطور الحوادث فى ثلاثينيات القرن السابع عشر، فقد بدأت هذه الشخصيات المتنفذة والحائزة على القوة العسكرية الخاصة ، والأتباع فى الأوجاقات ، تتنافس ضد بعضها البعض ، وبدأت تظهر فى الأفق ظاهرة (الإنقسام).

وهكذا فإن نهايات النصف الأول من القرن السابع عشر بدأت تشهد ظهور فريقى الفقارية والقاسمية بين الصناجق والمماليك، وتحزب حول كل فريق أعداد من المماليك الصغار، والفرق العسكرية.

على أن أهم ما يعنينا فى هذه الدراسة هو تفشى الإنقسام الفقارى - القاسمى فى أوساط الأوجاقات العثمانية. فبينما كان أوجاق ما يناصر فريقًا، كان أوجاق آخر ينافس فريقًا آخر، وبالتالى فإن صراع الطائفتين الفقارية والقاسمية امتد لينضوى تحت لوائه المماليك والطوائف العسكرية والفرق المختلفة.

وبالطبع فإن النظام العثمانى الحاكم والضعيف أحسن استغلال هذا الانقسام الفقارى القاسمى، فحرض هذا الفريق على الآخر من خلال لعبة توزيع المناصب والالتزامات[٣٦] .

وحانت الفرصة للنظام العثمانى ليقضى على هذه الفوضى عندما نشبت معركة الطرانة فى محافظة البحيرة سنة ١٦٦٢م. فقد نجح الحاكم العثمانى من

خلال تحالفه مع القاسمية فى هزيمة الفقارية ليقضى على النفوذ السياسى للأخيرين. واستمرارًا فى سياسة القضاء على عناصر الفوضى ، فقد انتهز الحاكم العثمانى فرصة غياب الفقارية من الساحة فقضى بعد عامين على نفوذ القاسمية وانتهى أمرهم فى سنة ١٦٦٣م حتى أواخر القرن السابع عشر.

ما يجب الانتباه إليه فى هذا الصدد هو تغير التركيبة العرقية للجيش بفضل تغلغل العناصر المملوكية فيه وإدخالهم رجال جيوشهم الخاصة (السراجين) فى صفوفه ، وارتقاء هؤلاء إلى مناصب الجيش العليا. أضف إلى ذلك استطاعة الصناجق ومن حولهم من الأتباع تولى مناصب القادة للأوجاقات العثمانية حيث أصبح قادة الأوجاقات (الأغوات) من المماليك أيضا. وفوق هذا كله ، قدرة الصناجق والأغوات على إنشاء جيوش خاصة بهم تنتسب إليهم ويتقوون الصناجق والأغوات بها على النظام الشرعى. بنتيجة مؤداها فى النهاية غياب السلطة المركزية فى الولاية ، وضعف السلطة المركزية فى عاصمة السلطنة عن أن تفعل شيئا لوقف هذا التدهور فى النفوذ العثمانى الذى أصبح إسميا بصورة لم يعد ممكنا بعد ذلك الإبقاء عليه إلا من خلال أساليب الإيقاع بين الشخصيات المتنفذة من المماليك الصناجق أو ضرب هذا بذاك أو الانضمام إلى فريق ضد الآخر، فإذا ما هزم ذاك الفريق سهل على النظام الحاكم أن يقضى على قوة الفريق الآخر.

وهذا هو ما حدث بعد موقعة الطرانة. فقد نجح التحالف المؤلف من الحاكم العثمانى وفريق القاسمية فى هزيمة الفقارية والتخلص من نفوذهم فى الولاية ، غير أنه لم يمض على ذلك سوى عامان حتى نجح حاكم مصر (إبراهيم باشا الشيطان ، ١٦٦٢ - ١٦٦٤) فى قتل زعيم القاسمية (أحمد بشناق) ونفى اتباعه ، فانحسر نفوذ القاسمية السياسى حتى أواخر القرن السابع عشر.

من الأمور التى تستدعى الانتباه أيضا فى شأن الجيش فى القرن السابع عشر، قدرة عناصر غير المماليك والسراجين على الالتحاق به والانخراط فى

صفوفه. فقد شهدت هذه الفترة ورود العديد من الأوامر من الدولة فى استانبول بإخراج أولاد العرب من كافة الطوائف العسكرية مما يعنى :

- تعدد الأعراق داخل الحامية العسكرية العثمانية وعدم اقتصارها على الجند العثمانى فقط.

- وجود محاولات من جانب الدولة فى استانبول لتأكيد السيطرة العثمانية على الإدارة المحلية فى مصر.

- توزع الولاء داخل الجيش حسب تبعية أفراده (الحكومة - المماليك - الأغوات - الشخصيات المتنفذة).

وهو ما يعنى بالتبعية عدم الاطمئنان على نتائج المعارك التى يخوضها الجيش الذى يستطيع أن ينحاز إلى فريق دون آخر وفقا لرغبة الجهة التى يمنحها ولاءه. وما تعدد الأوامر فى القرن السابع عشر باستبعاد العناصر غير العثمانية من الجيش إلا دليل لا يقبل المجادلة على تنبه الحكومة المركزية فى استانبول إلى خطورة هذه القضية تعدد الولاء مع تعدد الأعراق.

من المهم أن نتعرف على حالة الأوجاقات العثمانية فى ظل هذا التغير الذى أصاب بنيتها الإثنية.

قلنا أن العنصر المملوكى بدأ يسود ويسيطر على أوجاقات الحامية، فبدأت الأمور تضطرب، وبدأت قبضة الولاة على جند الحامية تضعف، مما انتج حالات عديدة من العصيان والثورة (تمرد الجند السباهية فى ١٦٠٩).

فقد القانون والنظام والضوابط أثرهم فى تنظيم أمور الجيش والمهام المحددة لهم، واندمج الجنود فى الحياة المدنية أكثر من اندماجهم فى الحياة العسكرية، واشتغلوا بالمهن التى حظر القانون اشتغالهم بها كالتجارة والأعمال الحرفية، لكنهم تمسكوا مع هذا بانتمائهم العسكرى للاستفادة من المزايا التى كفلها القانون لهم قانوننامه مصر.

وأكرر القول بأن كل أوجاق منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر أصبح يدور فى فلك بيت من البيوت المملوكية الفقارية والقاسمية وغيرها. فإذا أضفنا إلى ذلك ما كان يشغله المماليك من مناصب الصنجقية التى انحصرت فى أصحابها الوظائف الإدارية الكبرى كالقائمقامية ، وحكم الولايات الخمس الكبرى فى أقاليم مصر [٣٧] ، وإمارة الحج . أقول إذا عرفنا هذا كله فإننا نستطيع أن ندرك شكل التحول الذى أصاب البنية الإدارية والعسكرية فى مصر[٣٨] .

أعقب القضاء على فريقى الفقارية والقاسمية فى ستينيات القرن السابع عشر ، اتجاه الولاة إلى تقوية نفوذهم بالضرب على أيدى المتمردين وتشديد الرقابة على الأحوال.

لكن الأحوال التى كانت عليها البلاد والفوضى الضاربة بجذورها فى البنية العسكرية فى مصر ، وإمكانية استيراد المماليك الصغار ، وأطفال الروم (روم أوشاغى) أوجدت نوعًا جديدًا من التهديد للولاية ، وكان هذا التهديد الجديد هو تفشى ظاهرة (المغامرين العسكريين) و(البيوتات العسكرية).

كانت الأحوال السابقة مؤدية بالضرورة إلى ظهور قضية البيوتات العسكرية والمغامرين العسكريين. وهكذا فإنه فى السنوات القليلة الباقية من القرن السابع عشر (١٦٩٤) بدأ نفوذ شخصيات عسكرية متنفذة تستمد قوتها من التكتلات العسكرية التابعة لهم داخل الأوجاقات ، أو تبعيتهم لبعض البيوتات العسكرية (كوجك محمد ١٦٩٤).

بدأ نفوذ هذا النوع من العسكريين يظهر فى ذلك الوقت ، فتحكموا فى أسعار الحاجيات وفرضوا نفوذهم داخل الأوجاقات وتحزبت حولهم طوائف من الجند. وفى العقدين الأول والثانى من القرن الثامن عشر تمكن مغامر عسكرى آخر هو إفرنج أحمد أحد ضباط أوجاق الانكشارية برتبة باش أوضه باشى من الوصول إلى زعامة الأوجاق عنوة. وتصاعدت حوادث هذا المغامر الذى نجح فى

إشعال التفرقة بين أوجاق الانكشارية والطوائف العسكرية الستة الأخرى.

كذلك فقد تحالفت طائفة الفقارية مع طوائف جديدة مؤلفة من بيوت عسكرية البلفية والقازدغلية ضد طائفة القاسمية فى سبتمبر سنة ١٧٠١ ، ثم حدثت فتنة أخرى بين أوجاق عزبان من ناحية وباقى الأوجاقات بزعامة أوجاق الانكشارية.

وقفت الأوجاقات العسكرية فى العقد الأول من القرن الثامن عشر وراء ضباطها من المغامرين العسكريين أصحاب الجيوش الخاصة ، وانضمت العامة إلى بعض الأوجاقات ضد أوجاقات أخرى.

استغل إفرنج أحمد هذا الجو المحتقن ليمعن فى محاولاته السيطرة على الأوضاع فى الولاية، وامتنعت الأوجاقات عن تنفيذ أوامر الحاكم، وبرز أوجاقى الانكشارية والعزبان كفريقين رئيسيين متنافسين ينضوى تحت لوائهما بعض الأوجاقات.

وفى ظل هذا الجو المحتقن انفجر الموقف فى سنة ١٧١١ نتيجة نزاع داخلى فى أوجاق الانكشارية كان إفرنج أحمد أحد أطرافه عندما نجح فى ضم أحد كبار الشخصيات المملوكية المتنفذة إليه فى الصراع محمد بك الفقارى حاكم إقليم جرجا. إنضمت أوجاقات الشراكسة والتفنكجيان والكوكليان إلى أفرنج أحمد واستخدم هذا الفريق المدافع فى ضرب أوجاق العزبان فى القلعة.

أصبحت مصر مقسمة فى تلك السنة إلى فريقين متنازعين :

- إفرنج أحمد المغامر الانكشارى ومعه مؤيديه من الأوجاق ومحمد بك حاكم جرجا بقواته ، طائفة الفقارية ، بدو هوارة ، بدوحبيب ، وأوجاقات الشراكسة والتفنكجيان والكوكليان (الجونوليان) والمتفرقة.

- أوجاق عزبان ، وطائفة القاسمية ، بعض الفقارية من (بيت القازدغلية) المنشقين على أوجاق الانكشارية ، بعض أوجاقات السباهية الذين فضلوا

الانضمام إلى القاسمية ، بدو السلالمة ، بدو الهنادى.

وانفجرت الحرب الأهلية فى أبريل - يونيه ١٧١١م بين (الانكشارية - الفقارية) و(العزبان - القاسمية) ، وقتلت أعداد كبيرة من المتقاتلين بمن فيهم قيادات كل منهما. وانتهى القتال بانتصار الفريق الثانى (العزبان - القاسمية). وقد نظر إلى سنة ١٧١١ على أنها سنة الفتنة أو الواقعة الكبيرة ، وأصبحت إحدى محطات تاريخ مصر فى العهد العثمانى.

أفرزت الأوضاع المتأزمة بين الفرق المتصارعة ، والانقسام الأهلى والعسكرى فى العقود التالية ظهور مغامر عسكرى جديد ، قاد البلاد إلى حرب أهلية جديدة (جركس محمد) فى سنة ١٧٣٠ ، انتهت بتفوق (البيت الفقارى) على البيت القاسمى ، وانفراد البيت الفقارى بالنفوذ حتى سنة ١٧٩٨ تاريخ قدوم الحملة الفرنسية[٣٩].

ولقد كان المتصور - وفقا لطبائع الأشياء - أن تهدأ أحوال مصر بعد القضاء على المنافسة الفقارية - القاسمية بالقضاء على الطائفة الأخيرة. لكن صراعًا جديدًا نشب بين الفئات المتنافرة من البيت الفقارى المنهار ، وأعنى بها البيوتات العسكرية والمماليك.

ورغم فوز المماليك فى هذه الصراعات التى امتدت لتغطى الفترة الممتدة بين ١٧٣٠ (تاريخ القضاء على الطائفتين المتنافستين) وستينيات القرن الثامن عشر ، إلا أن الصراع على النفوذ استمر قائمًا بين بعض الشخصيات المتنفذة المترأسة على بيوت عسكرية مولودة أصلا من رحم البيت الفقارى.

كانت هذه الشخصيات تتولى مناصب رئيسية فى الجهاز الإدارى الحاكم فى مصر القائمقام - الدفتردار - أمير الحاج. وقد ظهر فى هذه الفترة منصب جديد ابتدعه المتنفذين المماليك لكبيرهم والمتحدث باسمهم ، وهو منصب شيخ البلد أو زعيم مصر أو عزيز مصر، وكلها مسميات مترادفة. كان شيخ البلد هو كبير البكوات المماليك وصاحب أكبر بيت من البيوت العسكرية المملوكية ،

وصاحب السلطة الفعلية defacto والحائز على مكانة لا تقل عن مكانة (الباشا الحاكم) الذى يمثل الدولة العثمانية.

كانت أهم البيوت العسكرية فى مصر فى ذلك الوقت هو (بيت القازدغلية) ويرأسه (إبراهيم كتخدا القازدغلى) الذى شغل منصب (كتخدا الوقت) فى أوجاق المستحفظان (الانكشارية) ، وبيت الجلفية ويرأسه رضوان كتخدا الجلفى مؤسس أحد البيوت العسكرية الكثيرة.

دخلت هذه البيوت فى صراعات ومعارك عسكرية شملت أغلب مناطق مصر الحضرية والريفية ، وانتهت هذه المعارك بعدما تخلص زعيم البيت القازدغلى من منافس له (عثمان بك ذى الفقار) بالتعاون مع زعيم (بيت الجلفية).

أجبر الحليفين المملوكيين الحاكم العثمانى على التخلى عن منصبه ، وشرعا فى تأكيد نفوذ بيتيهما بالاستكثار من المماليك وتقليد رجال بيتيهما مناصب الصنجقية.

لكن وفاة إبراهيم كاخيا القازدغلى فى سنة (١٧٥٤) كانت بداية لنزاع بين رجال بيته من ناحية ، وحليفه رضوان الجلفى من ناحية أخرى، إنتهى بانتصار ورثة إبراهيم كاخيا القازدغلى وانفرادهم بالسلطة.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه هو أين كان الجيش من هذه الحوادث ؟.

والإجابة تتلخص فى حقيقة أن الدولة العثمانية كانت تعيش فترة انحطاط ، تحاصرها الهزائم والأزمات من كل ناحية ، وتكتنف ولاياتها الثورات والتمردات ، ويتحول جيشها إلى خليط من المرتزقة وأبناء البلاد المحليين ، والشبان المجلوبين من الخارج ، وأفراد الجيوش الخاصة التى تعمل لدى المتنفذين من المماليك والأغوات والصناجق[٤٠].

وقد سيطر على جيش الدولة (الحامية العسكرية) شخصيات غير عثمانية ولا تمت للنظام الحاكم بصلة ، كالمماليك ، الذين سيروا هذه الجيوش تبعا

لرغباتهم ، فأصبحت الأوجاقات مسرحا للعبث والفوضى والشللية ، وخضعت لأوامر الصناجق والمماليك وسادة البيوت العسكرية تأتمر بأوامرهم وتشارك فى مغامراتهم العسكرية للإطاحة بخصم ، أو للاستيلاء على سلطة أو نفوذ. ولعل فتنة عام ١٧١١، أوضح مثال لأحوال البلاد ودور الجيش متعدد الولاءات، لكن لهذا كله أسبابه.

لقد لازم سوء الحظ وسوء التقدير وسوء الحكم وضعف الحكام وسوء الأحوال الاقتصادية، لازم كل هذا الدولة العثمانية على مدى سنوات القرن الثامن عشر، خسر العثمانيون منذ أواخر القرن السابع عشر معظم البلدان التى كانوا قد فتحوها، واستولت الدول الأوربية على هذه البلدان. وفى العقدين الثانى والثالث من القرن الثامن عشر ظهر خطر جديد يتهدد الدولة من ناحية بلاد فارس عندما نجح الأمير التركمانى نادر شاه فى تهديد ولايات الدولة العثمانية فى العراق. وحدثت فى سنة ١٧٣٠ ثورة شعبية فى استانبول تزعمها أوجاق الانكشارية هناك احتجاجا على الهزائم التى أصابت الجيوش العثمانية على الجبهة الفارسية ، وخلع الجنود الثوار السلطان أحمد.

هذه الانتكاسات على المستوى المركزى أحدثت آثارها على المستوى المحلى (أعنى الولايات) فيما يشابه ما نسميه الآن بالتفاعل التسلسلى chain-reaction . فقد تناقصت هيبة الدولة وعجزت عن تحقيق الأمن ، فكان أن ظهرت شخصيات محلية فى الولايات تسعى للارتقاء إلى السلطة والانفصال عن الدولة.

فى روميلية والأناضول ظهر كبار الملاك أو أصحاب الإقطاعات أو الملتزمين وفرضوا نفوذهم ، واعترفت الدولة العاجزة بسلطاتهم لعدم قدرتها على ردعهم، وفى الشام ظهر زعماء محليون نجحوا فى الوصول إلى سلطة الحكم (آل العظم فى سوريا سنة ١٧٢٥). وفى الموصل تمكن آل الجليلى من حكم المنطقة محليا فى سنة ١٧٢٦ وحتى سنة ١٨٣٤ . وفى بغداد والبصرة

هيمنت شخصيات متنفذة على الحكم ، ثم تولى الحكم مماليك يتبعون هؤلاء المتنفذين وسادوا هاتين الولايتين حتى سنة ١٨٣١ . وفى طرابلس الغرب تمكنت الأسرة القرمانلية أحمد القرمانلى من حكم الولاية فى سنة ١٧١١ وهو نفس عام الفتنة فى مصر.

وإذا كان ما فات هو مظهر واحد من ردود الفعل المحلية على ازدياد ضعف السلطة العثمانية ، فقد ظهرت أخطار من نوع آخر تهدد سلطة الدولة على الصعيد الدينى وأقصد بها (الحركة السلفية) فى شبه الجزيرة العربية.

ولم تستثن مصر من ذلك الذى كان يجرى فى أنحاء الدولة ، وقد شاهدنا على مدى الفترة الواقعة بين وفاة السلطان سليمان القانونى (١٥٦٦) ومنتصف القرن الثامن عشر تلك الفوضى والانهيار فى السلطة ، وظهور المماليك كقوة حاكمة فعلية فى مصر، وتسجل العقود الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من القرن الثامن عشر، دخول مصر فى مرحلة جديدة من تاريخها العسكرى والسياسى.

كنا قد وقفنا عند سيطرة البيت القازدغلى فى سنة ١٧٥٦ على السلطة الفعلية فى البلاد بعد انهيار التحالف العسكرى بين البيتين القازدغلى والجلفى.

ظهرت هذه الفترة شخصيات مملوكية من هذا البيت، تولوا مناصب الصنجقية ودخلوا فى دوامة الصراعات على السلطة، فدخلت البلاد فى مرحلة جديدة من مراحل الصراع العسكرى الذى شمل الجيوش الخاصة، والأوجاقات العسكرية المهلهلة، وبدو البلاد (هوارة ، حبيب ، الهنادى ، السلالمة وغيرهم)، وحكام الأقاليم المصرية أصحاب الجيوش الخاصة[٤١] .

كان هذا تمهيدا لظهور شخصية مملوكية متنفذة سيطرت على البلاد عسكريا وسياسيا فى العقدين السادس والسابع (١٧٦٠ - ١٧٧٣) من القرن الثامن عشر، وأعنى بها على بك الكبير أو بلوط قبان على.

تدرج على بك المملوك الجركسى الأصل فى الوظائف داخل بيت سيده

إبراهيم كتخدا القازدغلى ، فعمل خازندارًا ثم دخل فى مراتب الشهرة فأصبح صنجقًا وشيخ بلد وأمير حج. دخل على بك فى صراعات السيطرة على النفوذ على مدى الفترة ١٧٦٤ – ١٧٦٨ حتى نجح فى ١٧٦٧ – ١٧٦٨ فى القضاء على منافسيه من المماليك من خلال سلسلة من المعارك الناجحة التى كان يقودها له مملوكه الشهير محمد بك أبو الذهب، كما قلص نفوذ القبائل البدوية المنافسة عندما قضى على (شيخ العرب همام بن يوسف) الهوارى فى منطقة الصعيد.

أتبع على بك انتصاراته ضد منافسيه فى الستينيات المتأخرة من القرن الثامن عشر بتقليص الأوجاقات العثمانية من قوتها ، وعلى وجه الخصوص أوجاق المستحفظان الذى كان لا يزال السلاح الوحيد الباقى لدى النظام العثمانى والحائز لأسباب القوة التى تمكنه من التدخل فى السياسة المملوكية.

كان أوجاق مستحفظان يمثل – ولو إلى حد ما – تهديدا باقيا لمن يستبد بالسلطة. وكان الأوجاق قد شارك بضباطه فى الصراعات التى دارت بين على بك ومنافسيه عام ١٧٦٧ ، كما كان ضباطه قد شاركوا فى تأسيس إدارة (على بك) بعد انتصاره على منافسيه من البكوات المماليك.

لكن على بك كان له رأى آخر فى مسألة الحامية العسكرية. تمثل هذا الرأى فى تقليص قوة الحامية إلى الدرجة التى لا تستطيع معها أن تمثل تهديدا لقوته ونفوذه، فى يوليو ١٨٦٨ شرع على بك فى تطهير أوجاقات المستحفظان، الجوكليان، التفنكجيان، العزبان، المتفرقة، الجاووشان، والجراكسة وذلك من خلال تخفيض المرتبات، وحرمان هذه الأوجاقات من مصادر الدخل الدسمة المتمثلة فى الالتزامات الحضرية والريفية. ثم استبدل مماليكه الخاصة بضباط الأوجاقات بحيث لم يعد فى هذه الأخيرة إلا رجال بيته من المماليك والسراجين والأتباع، أتبع على بك هذا التطهير باجتذاب أعداد ضخمة من المماليك لنفسه ، واستأجر قوات من المرتزقة ألحقها بقواته المملوكية. وتقدر المصادر الجيوش

التى كان (على بك) يستطيع أن يدفعها إلى المعارك بحوالى ٢٥٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ .

كان هذا هو الوضع العسكرى فى سنة ١٧٦٨ عندما بلغ على بك الكبير قمة نفوذه وتألقه. فقد جمع بين يديه الإمكانيات المادية، والقوة العسكرية، وحل محل (الحاكم العثمانى) فى إدارة البلاد عندما طرده خارج مصر ومنح نفسه حق إدارة الولاية ، ورأس المماليك باحتفاظه بمنصب شيخ البلد. وباعد بين مصر وبين الدولة العثمانية فيما يشبه الاستقلال الذاتى عن استانبول[٤٢]. ومع هذا فإن (على بك) لم يقطع تماما وشائج الصلة مع الدولة صاحبة السيادة، ففى الحرب الروسية التركية ١٧٦٨ - ١٧٧٤ ، بعث بالثلاثة آلاف رجل المطلوبين للخدمة مع الجيوش العثمانية فى هذه الحرب[٤٣] .

تميزت الفترة ١٧٦٨ - ١٧٧٢ بإرسال مصر للجيوش إلى الخارج لتحقيق مصالح خاصة بالسلطة المحلية على خلاف ما كان حادثا من قبل عندما كانت الولاية ترسل بجيوش لصالح السلطان فى حروبه مع الدول المعادية.

ولدينا فى الفترة التى ساد فيها على بك، نموذجين هامين للحملات العسكرية لصالح الولاية، تحت دعوى أداء مهام للسلطان سنحت الفرصة لعلى بك للعمل خارج حدود الولاية المصرية عندما أرسل جيشه إلى الحجاز تنفيذاً لدعوى السلطان للقضاء على الصراع العائلى بين أشراف مكة وإعادة الشريف المعين من قبل الدولة إلى مكانه بعد أن خلعه منافسوه.

فى مايو ١٧٧٠ أسند على بك قيادة الحملة إلى محمد بك أبو الذهب الذى رأس قوات المشاه - وعين حسن الجداوى بك أحد مماليك على بك على رأس الأسطول البحرى، واتجه القائدان إلى جدة.

فى المعارك التى وقعت فى الحجاز توالت انتصارات قوات على بك، وفى أغسطس ١٧٧٠ استولت على مكة المكرمة وأعيد الشريف المخلوع إلى شرافته.

طور على بك التجارة الهندية مع الحجاز ، فأصلح ميناء جدة لاستقبال السفن التجارية الكبيرة ، وعقد اتفاقية مع البريطانيين لإرسال سفنهم من الهند

إلى السويس ، وأصلح الضرائب التى كانت تفرض على التجار الأوروبيين فى ميناء جدة .

ومع هذا فإن عودة الجيش المصرى فى نوفمبر ١٧٧٠، أحدثت نكسة لمشروعات على بك فى شبه الجزيرة العربية. واستمرارًا فى سياسة كسر عزلة مصر عن العالم الخارجى فقد تبنى على بك مشروعًا كبيرًا بمد حدود مصر عن طريق فتح الشام وفلسطين. ولتحقيق ذلك فقد شرع فى الاتصال بالشيخ ظاهر العمر المتنفذ المحلى فى عكا وصفد لتجنيد قوات تعمل لحسابه (على بك). كما طلب فى يونيه سنة ١٧٧٠ قطعًا من المدفعية الحديثة من البندقية وفرسان القديس يوحنا فى مالطة.

وتفيد التقارير القنصلية الفرنسية إلى أن عليا بك طلب خبراء فى فن المدفعية من الدول الأوروبية. وفى تلك الفترة ظهر ضابط مدفعية فرنسى باسم مواسون Moisson فى مصر، وبعد ذلك بقليل وصل ضابط فلورنسى ، وكان ضباط أوروبيون آخرون على وشك الوصول فى وقت قصير.

واستعان على بك فى نفس الوقت بفريق مختلط من أحد عشر مهندسًا أوروبيًا وخبراء فى المدفعية لتطوير سلاح المدفعية فى الجيش المصرى.

ومع هذا فإن التقارير تفيد أن خبراء على بك من العسكريين الأوروبيين لم يتمكنوا من إحداث تغييرات جذرية فى الجيش لقصر مدة سيطرة (على بك) ، لكن محمد بك أبو الذهب الذى استولى على السلطة من سيده فى سنة ١٧٧٢ كان يستعين بسبعة من الأوروبيين فى حملته على الشام سنة ١٧٧٥ . وقد تشكل هذا الفريق من الخبراء من إنجليزيين، وراجوزيين، ودانمركى واحد، واثنان غير محددى الجنسية. وقد ذكرت الأعمال المعاصرة أسماء اثنين من هؤلاء الخبراء، هما هارفى Harvey وروبنصون Robinson الذى كان عميلاً للتخابر البريطانى وكان اسمه الحقيقى كابتن جونز .Captain Jones لعب روبنسون هذا دورًا أساسيًا فى إعداد وقيادة مدفعية (محمد أبو الذهب).

هناك أكثر من نقطة هامة تستحق المناقشة فيما ذكرناه من حوادث.

لقد كان على بك الكبير ومملوكه محمد أبو الذهب غير راضيين عن التقنية القتالية للقوات العسكرية غير المتجانسة التى كانت تتألف منها القوة العسكرية المصرية فى وقتهما (١٧٦٠ – ١٧٧٥) ، وكان العالم الغربى يتطور مقتربًا من عصر النهضة الصناعية ، وينتج بالتالى أنواعًا متطورة من الأسلحة.

ورغم أن الجيش المصرى كان يتسلح فى ذلك الوقت بالقرابينات Carbines (وهى سلاح نارى فى شكل بندقية قصيرة كانت السلاح المفضل لقوات الفرسان) ، وبنادق الماسكت Musket[٤٤]، إلا أن الهيمنة المملوكية منذ القرن السابع عشر على الحامية العسكرية فى مصر – جعلت الفلسفة القتالية داخل الجيش هى هجوم الفارس المفرد الذى يحارب بالتعاون مع زملائه. لكن دون تناسق وانسجام. ورغم أن المدفعية كسلاح كانت ضمن تشكيلات الجيش فى الفترة موضوع الدراسة، ورغم استخدام المدافع من طراز باليميز (Pal-imiz)[٤٥]، وهى أضخم وأحدث المدفعيات فى القرن الثامن عشر ، إلا أن عمليات استخدامها كانت تترك – كما توضح الدراسة – لخبراء أجانب.

النقطة الثانية التى تحتاج لمناقشة هى الاكتشاف المبكر لمماليك مصر والعسكريون فيها لقيمة وتفوق التقنية والأساليب الأوروبية – وسنرى فيما بعد كيف أن محمدًا عليًا باشا (١٨٠٥ – ١٨٤٨) قد استعان بالخبرات الفرنسية فى بناء جيشه الجديد فى سنة ١٨٢٢ ، مقتفيا فى ذلك خطوات سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧) الإصلاحية فى تركيا.

أعود لوصل ما انقطع فأقول أن عليا بك الكبير وعى جيدًا حقيقة تورط الدولة العثمانية فى المشاكل مع كريم خان (شاه فارس) فى جنوب العراق ، والثورات التى قامت ضد الدولة العثمانية فى آسيا الصغرى والولايات الأوروبية، والحرب المهينة التى انغمست فيها الدولة ضد روسيا القيصرية فى الفترة (١٧٦٨ – ١٧٧٤) والتى انتهت بتوقيع صلح كوجك قينارجى. وفى ظل ظروف

انشغال الدولة بهذه الهجمات والاضطرابات ، وعدم قدرتها على ردع المتمردين فى بلاد كمصر ، بادر على بك بحشد جيشه تحت قيادة مملوكه محمد بك أبو الذهب لفتح بلاد الشام (١١٧٠ - ١٧٧٢).

إلى جانب الجيش القادم من مصر ، فقد استعان على بك بحليفه الشيخ ظاهر العمر الزيدانى زعيم صفد والجليل والناصرة وطبريا والذى كان يسيطر على القلاع الاستراتيجية فى فلسطين. قدم ظاهر العمر للجيش القادم من مصر ما يمكن أن يسمى بلغة عصرنا (رأس كوبرى) آمن يستطيع الجيش المصرى بواسطته أن يوجه حملاته ضد الداخل الشامى. كما أن سيطرة ظاهر العمر على ميناء عكا وفرت لعلى بك تسهيلات إمداد قواته بالمؤن من البحر بدلاً من الطريق البرى بين الدلتا المصرية وفلسطين، وبذلك ضمن تسهيلات لوجيستية Logestic هامة لجيشه.

كان هدف الجيش المصرى هو دمشق مركز الإدارة العثمانية لفلسطين والشام وأحد أكبر عواصم الدولة العثمانية.

بدأت الحملة العسكرية فى نوفمبر ١٧٧٠ وكان خط سيرها غزة ثم تصفية الحاميات الموالية للسلطان. على المستوى البحرى فقد انفذ على بك قوة منقولة على السفن من دمياط. وفى نهايات ديسمبر ١٧٧٠ كانت القوات القادمة من مصر قد حازت السيطرة على أغلب فلسطين واستقرت فى جنوبى الشام، وفى يناير ١٧٧٠ كانت هذه القوات قد استقرت فى مجاورات الرملة.

فى أبريل ١٧٧١ تحركت القوة الرئيسية للجيش بقيادة محمد بك أبو الذهب إلى الرملة فوصلتها فى ١١ مايو. وفى الفترة الواقعة بين أبريل ومايو ١٧٧١ طهرت قوات محمد بك أبو الذهب كل فلسطين من القوات العثمانية أو الموالية للدولة باستثناء جيوب القدس وصيدا وبعض المدن جيدة التحصين. وفى الثانى من يونيو كانت قوات محمد بك أبو الذهب وحلفاء سيده على بك تقف أمام ضواحى دمشق التى كان قد جرى تعزيزها بقوات عثمانية من انطاكية وعينتاب

وحلب بلغ عددها ٢٥٠٠٠ رجل.

استسلمت دمشق فى ٨ يونيه سنة ١٧٧١ ودخلتها الجيوش المصرية ، ولكن محمد بك أبو الذهب اتخذ قرارًا بالانسحاب وترك كل فتوحاته فجأة والعودة إلى مصر. ونحن لسنا بصدد بحث أسباب انسحاب أبو الذهب من بلاد استسلمت له دون قيد أو شرط ، فهذا أمر خارج عن نطاق هذه الدراسة.

فى ٢٠ يونيو ١٧٧١ وصل محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة. وترتب على العودة المفاجئة لأبى الذهب إلى مصر حدوث شرخ كبير داخل البنية الحاكمة داخل مصر ، ترتب عليها هجر محمد بك أبو الذهب سيده إلى الصعيد مصطحبا معه القوات الموالية له. وفى المحاولات التالية التى حاولها على بك الكبير لقمع تمرد مخدومه أبو الذهب، انضمت القوات المرسلة لهذه المهمة إلى محمد بك فى الصعيد وشرع محمد بك وقواته الموالية فى الإعداد لهجوم مضاد على قوات على بك فى القاهرة.

تجمعت حول محمد بك أبو الذهب فى جرجا الجيوش الخاصة بالمماليك المنشقين على على بك والذين كانوا قد لجأوا إلى الصعيد هربًا من بطش على بك، والجماعات البدوية المتناثرة. وفى نهايات فبراير ١٧٧٢ انضمت قوة عسكرية قادمة من مصر لقتال (المملوك المتمرد) إلى محمد بك. فى نفس الوقت أقام على بك مواقع دفاعية بين النيل وتلال البساتين خارج الأسوار الجنوبية للقاهرة ، ضمت خنادق ومدافع .

فى الفترة الواقعة بين فبراير وأبريل ١٧٧٢ وبعد مناوشات بين على بك ومحمد بك أبو الذهب وقفت قوات كل منهما أمام بعضها على شاطئ النيل الشرقى والغربى قرب القاهرة ، وكان جيش محمد بك عند دير الطين. فى ليل ٢٨ أبريل ١٧٧٢ تقهقر جيش على بك دون قتال إلى القاهرة حيث جمع على بك ثروته وممتلكاته وهرب تجاه فلسطين مع مماليكه الموالين وقواته. دخل أبو الذهب إلى القاهرة وبدأ يعيد تنظيم حكومة مصر.

فى فلسطين اتصل الحليفان (على بك الكبير والشيخ ظاهر العمر) بقائد الأسطول الروسى الكونت أورلوف Orlov لمساعدتهما ضد عدوهما المشترك الدولة العثمانية. كان الأسطول الروسى راسيا فى مياه بحر إيجه، وعندما تم الاتفاق على المساعدة ضرب الأسطول الروسى مدينة بيروت بالمدافع وشارك لفترة ما فى حصار وضرب مدينة يافا وأزعج الملاحة على طول الساحل.

تحول الصراع بعد ذلك بين الفريقين حول مدينة يافا التى كان على بك قد خسرها لكنه كان عاقدا العزم على استردادها واستخدامها كنقطة وثوب فى المعركة التالية عندما يتحرك إلى مصر عبر غزة وسيناء. أما لو تركت يافا فى يد محمد بك فإن هذا كان يعنى تعرض خطوط مواصلات على بك للقطع فيما لو فكر فى الزحف إلى مصر. سقطت يافا فى يد على بك وظاهر العمر فى فبراير ١٧٧٣ بعد حصار دام ثمانية أشهر.

بدأت المرحلة التالية للحرب فى مارس ١٧٧٣ بتحرك قوات على بك التى قدر عددها بـ ٣٠٠٠ - ٦٠٠٠ رجل تجاه مصر. وفى أواخر مارس فتحت القوات طريقها إلى مصر واستولت على العريش، ثم زحفت عبر سيناء إلى الدلتا فى أبريل. فى المقابل قاد محمد بك قواته إلى العادلية القريبة من القاهرة، واشتبكت القوتان فى الصالحية فى ٢٨ أبريل١٧٧٣ (فى ١ مايو ١٧٧٣). وفى معركة الصالحية هجر الجنود المشاه من المرتزقة المغاربة صفوف جيش على بك فى اللحظات الحاسمة. وانتهت المعركة فى الصالحية لصالح محمد بك أبو الذهب الذى أصبح هو الحاكم الفعلى لمصر [٤٦].

من المهم أن لا نترك ذلك التحول الذى كان يجرى فى مصر فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر يمر دون أن نقدم تعليقا عليه.

كانت مصر تشهد ومنذ ما قبل الربع الأخير من القرن الثامن عشر نقلة نوعية خطيرة فى نطاق الإدارة والسياسة والعسكرية. لقد شاهدنا ذلك الانتقال فى السنوات السابقة على الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ولاحظنا كيف

أن البيوت المملوكية والمغامرين العسكريين أصبحوا هم محور الحياة السياسية والعسكرية فى مصر. كما لاحظنا كيف جرت عملية احتواء البنية العسكرية العثمانية وذوبانها فى الكيان المملوكى الذى أصبح يمثل السلطة الفعلية فى مصر فى مواجهة السلطة الشرعية Dejure التى لم يعد لها من السلطة سوى الاسم فقط.

شاهدنا كيف كان البكوات المماليك يعزلون الحكام العثمانيين ويعينون (قائمو مقامات) مماليك حتى يأتى حاكم عثمانى جديد، وشاهدنا كيف كانت الدولة ترضخ لطلبات البكوات المماليك بعزل الحكام العثمانيين ، وكيف كانت تعين حكاما آخرين كطلب هؤلاء البكوات.

شاهدنا كيف أن المماليك قد أقاموا نظامًا إداريًا موازيًا للسلطة الشرعية العثمانية عندما انشأوا منصب شيخ البلد أى كبير المماليك الذى نجحوا فى الحصول على اعتراف الدولة به، وكيف أصبح شيخ البلد يحمل لقب أمير اللواء الشريف السلطانى، وهو لقب رسمى من الدولة العثمانية.

شاهدنا كيف أن قيادة الأوجاقات العثمانية أصبحت من نصيب البكوات المماليك والمتنفذين والمغامرين العسكريين الذين ملئوا هذه الأوجاقات بعناصر غير عثمانية ، محدثين ذلك التغيير الإثنى فى البنية العرقية لهذه الأوجاقات ما أثر على قاعدة الولاء داخل هذه الأوجاقات.

شاهدنا كيف أقام هؤلاء المماليك جيوشهم الخاصة وبيوتهم العسكرية التى أصبحت تفرض نفسها على الحاكم والإدارة فى مصر. وشاهدنا كيف أن الحكم فى مصر أصبح أشبه ما يكون بالحكم الثنائى Dual Polity الذى يمثل فيه الوجود العثمانى السلطة الاسمية De Jure، بينما يمثل فيه المماليك السلطة الفعلية Defacto.

وأخيرا ، فقد كان من التسلسل الطبيعى للأمور أن تظهر فى ظل هذه الفوضى الضاربة فى مصر ، شخصية متنفذة تأخذ بزمام المبادرة وتستقل

بالبلاد ، وتطيح بالوجود العثمانى فى مصر ، أعنى (على بك الكبير ١٧٦٨ – ١٧٧٢).

لقد قطع على بك الكبير كل صلة لمصر بالدولة ، وغزا بلادها عندما فتح الشام ، ولولا الانسحاب الغامض لمملوكه أبى الذهب لكانت بلاد الشام قد خرجت تماما عن أملاك الدولة العثمانية.

لم تغير حقيقة سيطرة محمد بك أبو الذهب على السلطة فى مصر سنة ١٧٧٣ شيئا فى شكل العلاقة بين مصر والدولة العثمانية. صحيح أن المتنفذ الجديد قد اعترف بتبعية مصر للدولة ، وأعاد استقبال الحاكم العثمانى القادم من استانبول ، وألغى العملة الجديدة التى كان على بك قد أصدرها خلال فترة حكمه القصيرة ، وأعاد الدعاء للسلطان فى خطبة الجمعة ، وسمح بإرسال الفائض السنوى من الميزانية المصرية إلى استانبول ، وكلها رموز شكلية لتبعية مصر للدولة ، ولكنها كانت تعنى عند الدولة المسلوبة سلطاتها مبررًا للسكوت على الانفصال الفعلى لمصر عن الدولة.

لكن الواقع يقول أن محمدًا بك أبا الذهب لم يغير شيئا من سياسة سيده فى الانفصال عن الدولة المركزية عندما استأنف فى سنة ١٧٧٣اتصالات على بك مع الدول المسيحية لتسهيل الملاحة فى طريق البحر الأحمر شمالى ميناء جدة وقد كان محظورا من قبل الدولة العثمانية.

وفى شأن الآلة العسكرية فى مصر، فقد تعقب محمد بك أبو الذهب قادة الأوجاقات العثمانية الذين تردد البعض منهم فى الانضمام إليه فى الصراع مع سيده، وعين مماليكه الخاصة وأتباعه الموثوق بهم فى أماكن الضباط الكبار فى هذه الأوجاقات، ولم يرحب بعودة رجال الأوجاقات والمماليك المنفيين إلى الصعيد فى عهد سلفه إلى القاهرة إلا بعد أن اطمأن إلى سيطرته على الأوجاقات تمامًا.

ولنا مع قضية الأوجاقات العسكرية العثمانية فى هذه الفترة وقفة. فقد حصل على بك على السلطة على الأوجاقات العسكرية العثمانية فى مصر عن طريق تطهيرها من أعدائه واستبدال مماليكه الخاصة بضباط هذه الأوجاقات.

وأكمل محمد بك عندما تولى السلطة تحويل هذه الأوجاقات متبعا نفس سياسة سلفه - إلى قوات مملوكية احتياطية عن طريق تعيين مماليكه فى وظائف الضباط بها وإعطائهم السيطرة على الإيرادات التى كانت تحصل من الموارد المخصصة لقيادات هذه الأوجاقات. واستكمل خطته فى (تليين) الأوجاقات العثمانية بنفى أو إعدام قادتها ، أما أعضاء هذه الفرق فقد انتهى أمرهم إما بالهروب من مصر أو الذوبان فى المجتمع المحلى مشتغلين بالتجارة أو الصناعة لتوفير احتياجاتهم المعيشية بعدما أوقف شيخ البلد وضباطه المماليك رواتبهم التى كانوا يتعيشون منها.

وتقدم وثائق المحكمة الشرعية فى مصر صورة واضحة لعملية إحلال البكوات المماليك فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر محل قادة الأوجاقات العسكرية العثمانية، فعلى أغا الذى انضم إلى محمد بك عندما وقع الصراع بينه وبين سيده على بك عرض عليه الاختيار بين الترقية إلى البكوية المملوكية أو التعيين (كتخدا) لأوجاق الجاووشان. فاختار المنصب الأخير. وسليمان أغا الذى رفعه محمد بك إلى منصب البكوية كان أغا أوجاق المستحفظان فى الوقت نفسه. وكان الأمير أحمد جاووش الكبير يشغل وظيفة باش جاووش المستحفظان.

أما الأمير قاسم بك وهو مملوك آخر كان محمد بك قد رقاه إلى رتبة البكوية ، فقد كان كتخدا (أوجاق العزبان) ، كذلك فقد كانت هناك شخصية مملوكية تحمل اسم عثمان ماناو، تشغل وظيفة كتخدا أوجاق المستحفظان.

كانت البكوية المملوكية فى مصر قد امتصت منذ القرن الثامن عشر الحكومة العثمانية فى مصر تماما وحققت فعليا وضعا شبه مستقل عن الدولة

الأم ، وأصبح من المستحيل للحاكم العثمانى أن يدير الأعمال التى تتعارض مع مصالح البكوية المملوكية التى كان يتزعمها شيخ البلد.

ويعلق عبد الرحمن الجبرتى فى كتابه عجائب الآثار فى التراجم والأخبار على أحداث العام الهجرى ١١٨٨ هـ / مارس ١٧٧٤ بقوله :

(استهلت ووالى مصر خليل باشا محجور عليه .. ليس له فى الولاية إلا الاسم والعلامة على الأوراق، والتصرف الكلى للأمير الكبير (محمد بك أبو الذهب) والأمراء وأعيان الدولة مماليكه وإشراقاته (تابعيه) [٤٧].

وعلى ذلك فإنه ليس من المبالغة فى شىء الوصول إلى النتيجة التى مفادها أن مصر كانت قد عادت فى القرن الثامن عشر دولة مملوكية لحمًا ودمًا بما فى ذلك الجيش أو الآلة العسكرية التى ذابت فى الكيان العسكرى المملوكى الذى كانت قوات المرتزقة، المماليك المستوردين، شبان الروم أوشاغى (السراجين) سداه ولحمته. وسنعيد التذكير بهذه الحقيقة عند الحديث عن الحملة الفرنسية.

فيما يتصل بالتوسع الخارجى ، فقد تبع محمد بك سيرة سلفه على بك عندما اختلق ذريعة ليرسل جيشه المملوكى إلى الشام فى ربيع سنة ١٧٧٥ ، بعدما كان هذا الغزو وقد تعطل بسبب بقاء (يافا) فى يد (على بك والشيخ ظاهر العمر) حتى سقطت فى سنة ١٧٧٣ .

فى منتصف مارس ١٧٧٥ كانت قوات الغزو تتجمع فى العادلية (قرب بلبيس)، وفى اليوم التالى (١١ مارس) بارح البلدة مقدمة الجيش الذى تألف من رجال (بيوت) بكوات عديدين ، وفى يوم ١٧ مارس تحرك مراد بك أحد مماليك محمد بك بالجيش نحو فلسطين. وفى اليوم التالى قاد محمد بك الجزء الثالث من الجيش. وفى نفس الوقت أبحرت قوة بحرية مؤلفة من ٢٥ – ٣٠ سفينة من دمياط محملة بالمؤن والمدفعية والمشاة ، وكان من بين المدافع التى حملتها سفن الحملة مدفع كبير سبك فى مصر – ربما بمعرفة الانجليزى روبنسون الذى أشرنا إليه فى السطور السابقة – كان يسمى أبومايلة [٤٨].

استسلمت غزة للقوات المصرية فى أول أبريل سنة ١٧٧٥ وتبعتها الرملة، وفى الثالث من أبريل كان محمد بك يقف أمام أسوار يافا التى استعصت عليه حتى ٢٩ مايو عندما أمكن فتح ثغرة فى الأسوار عن طرق الألغام التى بثها أحد الانجليز العاملين فى الجيش المصرى. وفى الأيام التالية استسلمت بيروت وصيدا للقوات البحرية، وسلمت عكا أبوابها لقوة بحرية من حيفا فى ٣٠ مايو، ثم دخلتها قوات المغاربة المرتزقة التابعة لجيش محمد بك فاستباحتها.

اعترفت الدولة العثمانية بفتح محمد بك لبلاد الشام ، وعند عكا تلقى القائد المملوكى ما لم يتلقه أحد من بنى جنسه على مدى تاريخ المماليك. فقد خلع السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩) على محمد بك رتبة الوزارة وعينه حاكما لمصر. وبجمعه بين سلطة شيخ البلد زعيم البكوية المملوكية، وسلطة حاكم مصر فإن محمد بك أبا الذهب حقق سيطرته على البنية البيروقراطية والعسكرية والمالية لمصر ، وهو ما لم يتحقق لأى مملوك منذ الفتح العثمانى فى عام ١٥١٧[٤٩] .

بكلمات أخرى فإن محمدًا بك أبا الذهب كان على وشك إقامة دولة مملوكية مستقلة ذاتيًا داخل قلب الإمبراطورية العثمانية المتهالكة.

فى يوم السبت العاشر من يونيو ١٧٧٥ توفى أبو الذهب متأثرًا بحمى كانت متفشية فى معسكره، وانسحب المصريون فى فوضى شاملة تاركين ميناء عكا مهجورًا، وتركت المدافع والمؤن والجرحى فى العراء، وسلب العساكر المرتزقة المغاربة كل شيء حتى نجح مراد بك مملوك أبى الذهب فى إعادة النظام إلى قواته - فيما عدا المغاربة - وتحرك بهم فى صباح الحادى عشر من يونيو إلى القاهرة فوصلها فى الرابع والعشرين من الشهر. وهكذا تمزقت الحملة المصرية الثانية على الشام بصورة غير متوقعة.

تفكك بيت محمد بك أبو الذهب؛ فى صراع حزبى قاده حزبان؛ حزب المحمدية ويقوده إبراهيم بك ومراد بك، وحزب العلوية وهم مماليك على بك

الكبير الذين تم ضمهم إلى بيت محمد بك أبو الذهب بعد سقوط على بك، ودانت السلطة لإبراهيم ومراد.

ودخلت مصر منذ عام ١٧٧٥ وحتى عام ١٧٨٦ مرحلة صراع مرير بين القوتين المتصارعتين على السلطة لم ينهه إلا حملة الدولة العثمانية على مصر فى أوائل مايو سنة ١٧٨٦ بقيادة القبطان حسن باشا قائد الأسطول العثمانى، فى محاولة لاستعادة البلاد من المماليك الخارجين عن سيطرة الدولة.

رست الحملة العثمانية البحرية فى الإسكندرية وزحفت إلى دمياط ورشيد. فى المعارك التالية هزمت قوات مراد بك فى الرحمانية قرب رشيد حين اصطدامها بالقوات العثمانية الغازية. وفشلت خطة دفاع مشترك بقيادة إبراهيم بك ومراد بك للدفاع عن القاهرة، وهربا من بولاق حيث حاولا التمركز لمقاومة تقدم القوات العثمانية، فلما فشلا اتجها نحو الصعيد، ودخل حسن باشا إلى القاهرة فى ٨ أغسطس ١٧٨٦ .

فى الأيام التالية أرسل حسن باشا عدة حملات إلى الصعيد للقضاء على الهاربين، لكن إبراهيم ومراد صدا الحملات التى أرسلت ضدهما وبقيت لهما السيطرة على الصعيد.

فى السادس من أكتوبر سنة ١٧٨٧ غادر القائد العثمانى حسن باشا البلاد متوجهًا إلى استانبول بسبب حاجة الدولة العثمانية إليه للاشتراك فى حرب جديدة مع روسيا التى كانت تتوسع على حساب الدولة العثمانية فى بلاد القرم. ترك حسن باشا فى مصر قوة من الجنود العثمانيين قوامها ألف وخمسمائة جندى ، لتثبيت قائد الحزب العلوى إسماعيل بك فى مواجهة إبراهيم ومراد. لكن المتنفذين المملوكيين استردا سلطتهما كحاكمين لمصر فى ظل انشغال الدولة العثمانية بحربها مع روسيا ووفاة حسن باشا فى منتصف مارس ١٧٩٠.

وصلت قوات المملوكين إبراهيم بك ومراد بك إلى ضواحى القاهرة قادمة من الصعيد ، فانهارت المقاومة فى المدينة ، وانضم إلى قوات المملوكين الكثير

من اتباعهما ومماليكهما المقيمين فى القاهرة ، ودخل الفائزان إلى القاهرة فى ٢٢ يوليو ١٧٩١ دون مقاومة، واستعاد إبراهيم ومراد سلطتهما فى مصر وسيطرا على كل مقدرات البلاد كما كان على بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب، فى ظل وجود عثمانى إسمى يمثله الباشا العثمانى.

ظل إبراهيم ومراد يحكمان مصر فعليا دون منازع منذ عام ١٧٩١ حتى وردت إلى القاهرة أنباء نزول قوات نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte فى الإسكندرية فى أول يوليو سنة ١٧٩٨ لتبدأ مصر مرحلة جديدة من تاريخها الحديث(٥٠) .

فى فبراير ١٧٩٨ كتب الجنرال بونابرت القائد العام لما كان يسمى فى ذلك الوقت جيش انجلترا المعد لغزو الجزر البريطانية، تقريرًا إلى حكومة الإدارة Directoire قال فيه أن على فرنسا أن تختار بين ثلاث :

أن تعقد الصلح مع انجلترا، أو أن تغزو (هانوفر) Hanover بدلاً من الجزر البريطانية، أو أن تستولى على مصر فتقطع بذلك شريان الحياة بينها وبين الهند.

ووافقت حكومة الإدارة على اقتراح بونابرت. وفى صباح التاسع عشر من مايو سنة ١٧٩٨ أقلعت من ميناء طولون بفرنسا العمارة الفرنسية المؤلفة من ١٣ بارجة تحمل ١٠٢٦ مدفع ، ٤٢ فرقاطة وسفن متنوعة ، ١٣٠ ناقلة ، وعلى ظهر هذا الأسطول ١٧٠٠٠ جندى ، ومثلهم من الملاحين والبحارة ، وأكثر من ألف قطعة من مدفعية الميدان و٥٦٧ عربة ، و٧٠٠ حصان. وكان من المقرر أن ينضم إلى الأسطول قبل وصوله إلى غايته قوافل أخرى من جنوه وأجاكسيو وشفيتافكيا فيصل مجموع الرجال ٥٥٠٠٠ ومجموع السفن حوالى ٤٠٠ سفينة.

كانت فرنسا قد أوفدت قبل ذلك التاريخ بعشرين عامًا أحد ضباطها هو البارون دى توت، فى مهمة إلى مصر ظاهرها التفتيش على المصالح الفرنسية

هناك، وباطنها بحث إمكانية احتلال مصر. وبالفعل فإن دى توت وصل إلى مصر فى سنة ١٧٧٧ وقتما كانت مصر خاضعة لسيطرة إبراهيم بك ومراد بك، وفى تقريره الذى رفعه إلى وزير الحربية الفرنسية قال دى توت: (إن حصون مصر الحربية ضعيفة لا يحسب لها حساب، وأن فى الاستطاعة اتخاذ كريت قاعدة للعمليات الحربية والاستيلاء منها بسهولة على ثغور رشيد ودمياط والإسكندرية، وإنزال الحملة فى أبى قير. وأن الاستيلاء على مصر لن يكون إلا احتلالاً سلميًا لبلد أعزل).

عندما ظهرت العمارة الفرنسية أمام الإسكندرية فى أول يوليو ١٧٩٨م لم يكن هناك جنودًا تقريبا، وفى الحال كون حاكم الإسكندرية التركى جيشًا من المتطوعين، وجمع (حاكم البحيرة) وهو من المماليك ، بعض القبائل البدوية ليساعدوا فى أعمال الدفاع، ولم يكن لدى هذه القوة المدافعة غير برميل واحد من البارود لأعمال المدفعية، وعشرين مملوكًا بخيولهم. وفى اليوم التالى سقطت الإسكندرية فى أيدى القوات الفرنسية دون قتال يذكر :

"وبينما كان بونابرت يتأهب للزحف جنوبًا إلى القاهرة ، كان بكير باشا حاكم البلاد العثمانى يجتمع مع البكوات المماليك لترتيب أمر الدفاع. تقرر فى هذا الاجتماع أن يسير مراد بك شمالا على رأس قوة مسلحة ليلاقى الفرنسيين، فى حين يعسكر الباشا وإبراهيم بك ببقية الجيش فى ميناء بولاق. وتألف الجيش الذى قاده مراد بك من ٣٠٠٠ – ٩٠٠٠ من فرسان المماليك، وأتباعهم المسلحون، والمتطوعون القاهريون ، والبدو الذين دعوا للمعاونة، وكان قوام الجيش كله ٢٠٠٠٠ رجل، وفى نفس الوقت تحركت على النيل عدة مراكب وغلايين مسلحة بالمدافع لمساعدة الجيش المتجه شمالاً".

تحركت الحملة الفرنسية إلى الجنوب بعد خمسة أيام قضتها فى الإسكندرية، فدخلت رشيد فى الثامن من يوليو دون مقاومة. وفى الحادى عشر من يوليو وصل الفرنسيون إلى الرحمانية. أما نابليون فقد غادر الإسكندرية

مساء السابع من يوليو ودخل دمنهور فى صباح اليوم التالى.

كانت المعلومات التى لدى الفرنسيين تفيد أن مراد بك يقود قوة من ٣٠٠٠ فارس أو أربعة، وعدة آلاف من المشاة. وأسطول من الزوارق الحربية، وأن هذه القوة تتجه إلى شبراخيت على نحو ثمانية أميال من الرحمانية.

وكان الجنرال ديزيه قد التقى فى العاشر من يوليو بكتيبة من المماليك قوامها ٣٠٠ فارس بقيادة محمد بك الألفى. وقد صدت المدفعية الفرنسية هجوم المماليك غير المنظم دون خسائر.

كان من المتوقع حسب تقديرات نابليون أن يحدث أول اشتباك كبير بين الفرنسيين والمصريين عند شبراخيت فى ١٣ يوليو ١٧٩٨ . وهكذا فإن الجيش الفرنسى سار بطريق منية سلامة إلى شبراخيت ثم توقف فى فجر ١٣ يوليو عند شبراخيت شكل نابليون جيشه الزاحف فى شكل مربعات عمق كل ضلع من أضلاعه ستة طوابير، ووضع فى قلب المربع بعض الفرسان وعربات الأمتعة، ووضعت المدفعية فى زوايا المربعات.

فى الصباح كان فرسان المماليك قد ظهروا أمام الجيش الفرنسى بسلاحهم المكون من السيوف والرماح والصوالج والحراب والبلط والخناجر والبنادق. كان طابور الجيش المملوكى يمتد على المنجل من النيل فى شبراخيت إلى جنوب المربعات الفرنسية وغربها. وإلى الخلف من هذا الجيش وقف المشاه فى غير تشكيلات واضحة بقوة تبلغ عشرة آلاف رجل هم الخدم وبعض الفلاحين المسلحين بالنبابيت.

ويكشف وصف أحد المعاصرين طريقة القتال المملوكى فى المعركة فيقول أن الفارس المملوكى كان يركب على الطريقة القوزاقية فيطلق أولاً قربينته ثم يدسها تحت فخذه، وبعدها يطلق طبنجاته ويقذف بها من فوق كتفه ليلتقطها خدمه بعد حين، ثم يقذف الجريد الفتاك، وهو سهام طولها أربعة أقدام مصنوعة من جريد النخل بعد شقه وثقفه ، وأخيرا يهاجم بسيفه الأحدب، وقد

يحمل سيفين فى وقت واحد ويضرب بهما ولجام الجواد بين نواجذه.

لم يبلغ القتال فى معركة شبراخيت مبلغ المعركة الحقيقية. فما أن أصبح المماليك على مرمى مربع من مربعات الجيش الفرنسى حتى أوقفهم ستار نارى من قنابل المدافع والقنابل اليدوية والرش ورصاص الأسلحة الصغيرة.

استمر القتال ساعة، انسحب المماليك بعدها إلى مواقعهم. وتسبب انفجار فى مركب مملوكى للذخيرة فى انسحابهم . مر الجيش الفرنسى الزاحف (بنكله) و(وردان) واستراح هناك يومى ١٨ و ١٩ يوليو ١٧٩٨ ، وفى العشرين من الشهر أستأنف الفرنسيون الزحف حتى وصلوا أم دينار على بعد ١٨ ميل من القاهرة.

كان مراد ينتظر الفرنسيين على ضفة النيل اليسرى أمام بولاق عند امبابة التى حصنها. أما إبراهيم فقد عسكر ببقية مماليكه ومتطوعيه فى بولاق على الضفة اليمنى للنيل. وعلى النيل نفسه كان أسطول المماليك ينتظر الفرنسيين، وكانت هناك على ضفة النيل بطاريات مدفعية جاهزة للانطلاق، وحملت بعض الجمال مدافع صغيرة فوق ظهورها، وفى ٢١ يوليو صدر الأمر للجيش الفرنسى بالزحف على امبابة والالتحام مع المماليك ، فوصل الجيش إلى وجهته فى الساعة الثانية ظهرًا. على نحو ميل من الفرنسيين وقفت طوابير المماليك.

كان التفوق العددى والخططى للفرنسيين ثابت سلفًا. فالجيش الفرنسى فى معركة امبابة كان قوامه حوالى ٢٥٠٠٠ رجل ، أما قوة المماليك فكانت تقدر بحوالى ٦٠٠٠ فارس يعززهم حوالى ١٠٠٠٠ من الجنود المشاة. غير أن هؤلاء المشاة لم يكونوا أكثر من خدم للفرسان المماليك يخدمونهم فى المعركة بجمع أسلحتهم الفارغة وإعادة تعبئتها ، وكان لكل فارس خادمين من المشاة . وإلى جانب هؤلاء فقد كانت هناك بعض الجنود النظامية من الأتراك (معظمهم ألبانيون) يخضعون إسميا للوالى العثمانى. لكن تقديرات الفرنسيين لقوة العدو كانت أكثر من ذلك بكثير ، فقد تحدث الفرنسيون عن ١٢٠٠٠ فارس مملوكى، لكل منهم ثلاثة خدم مسلحين أو أربعة ، و٨٠٠٠ من فرسان البدو، ٢٠٠٠٠ من

الانكشارية – بجملة تصل إلى ٧٨٠٠٠ ، فضلاً عن جيش إبراهيم بك المرابط على ضفة النيل اليسرى.

وكانت خطط الفرنسيين مبنية على علم تصقله خبرة القتال التى مارسوها فى معارك الثورة الفرنسية فى أوروبا. ومع هذا فقد هجم المماليك على المربعات الفرنسية المصممة بعمق عشرة صفوف لاستيعاب الصدمة ، فأطلق الفرنسيون نيرانهم على الفرسان القادمين فلم تضع طلقة واحدة سدى.

فى نفس الوقت كانت إحدى الفرق الفرنسية قد فصلت خيالة المماليك عن تحصيناتهم فى امبابة وراحت تقذف مؤخرتهم بمدافع الهاويتزر بينما استعدت إحدى الفرق الأخرى لمهاجمة التحصينات. ورغم الشجاعة الفردية التى ابداها فرسان المماليك ، فإن هذا لم يكن يجدى فتيلا فى الحروب الحديثة.

وهكذا فإن مراد بك عندما شاهد ثبات الفرنسيين فى مواقعهم أخذ فريقًا من فرسانه وتقهقر إلى الجيزة ومنها هرب إلى الصعيد. أما من بقى من فرسانه قد انسحبوا بعد قطع خط الرجعة عليهم إلى تحصينات امبابة. واندفعت فرقتان فرنسيتان إلى تلك تحصينات وذبحت قوات المشاة وجنود المدفعية الألبان عن آخرهم. وهرب من بقى من المماليك إلى الضفة الأخرى من النيل سباحة دون جدوى.

على الضفة اليمنى من النيل عند بولاق كان إبراهيم بك يشهد الكارثة، فلما رأى الكارثة المروعة تقهقر بمماليكه إلى القاهرة، وأخذوا أسرهم وفروا جنوبا إلى (سيناء) ومعهم الوالى التركى. فى ٢٤ يوليه سنة ١٧٩٨ دخل بونابرت القاهرة بعد أن دانت مصر للفرنسيين[٥١] .

الهوامش

(١) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت – ١٥١٦ – ١٧٩٨، دمشق ١٩٦٨ ، ص ١٣ – ٢٣ .

(٢) الزربطانات جمع للكلمة التركية (ضربزن) - Zarb-zenحرفت بمضى الوقت ولتسهيل النطق فى العربية إلى(زربطن) – لكن صحة الكلمة هى (ضربزن) بتسكين الراء ، وكسر الزاى وهى تشكيلة من المدافع .

– جيمس ردحاوص الانكليزى (توركجه – انكليزجه لغت كتابى) – استانبول – ١٩٢٣ ص ١٢٠٩

قارن أيضا ما ذكره المؤرخ (أوزون شارشيلى) Uzun carrsili عن (الشاهى) أو (الذارابان) وهو مدفع كبير طويل المدى استخدم فى المدفعية العثمانية.

– عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ ، ملحق (١).

(٣) سيد محمد السيد، مصر فى العصر العثمانى فى القرن ١٦، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .

(٤) تنطق كلمة كوكلليان (جونوللیان) لأن الكاف التى تلى حرف الواو هى كاف نونية تنطق نونا.

(٥) سيد محمد السيد، المرجع نفسه ، ص ٢٨٧ – ٢٩١ .

(٦) سنأتى على ذكر هذين الأوجاقين فى الصفحات التالية.

(٧) ليلى عبد اللطيف،الإدارة فى مصر العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨ – ص ١٧٦ ، ٢٢٣ – ٢٢٤ .

(٨) المرجع السابق – ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٩) الأقجة هى الوحدة الفضية العثمانية النقدية التى عرفت باسم آسبر Asper فى أوروبا – ورغم أن قيمتها كانت تتفاوت صعودًا وهبوطًا نتيجة أسباب عديدة ، إلا أن القيمة المتعارف عليها لها كانت فى الأغلب ثلث بارة أو نصفها. أما البارة فهى عملة نقدية فضية أصدرت سنة ١٦٢٠م وكانت تساوى ربع من القرش .

– ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٤٣٩.

(١٠) سيد محمد السيد (المرجع نفسه) – ص ٢٩٢ –٢٩٣ .

(١١) ليلى عبد اللطيف (المرجع نفسه) – ص ٢٢٣

– سيد محمد السيد (المرجع نفسه) – ص ٢٩٣ – ٢٩٥ .

– أحمد فؤاد متولى، قانوننامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٤ – ٢٥ .

(١٢) عبد الوهاب بكر، الجيش المصرى ، ١٩٣٦ – ١٩٥٢، كلية الآداب – جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ مواضع متفرقة، انظر أيضا.

– جيمس ردحاوص الإنكليزى (توركجة – انكليزجة لغت كتابى) ص ٤٦١ .

(١٣) ليلى عبد اللطيف ،المرجع نفسه، ص ١٨١ – ١٨٣ .

(١٤) كانت (علوفة) فرد الانكشارية فى القرن السادس عشر (أقجتان) يوميا. وفى القرن السابع عشر الميلادى زيدت رواتب جنود هذا الأوجاق إلى ثلاث أقجات. وفى بداية القرن السادس عشر الميلادى كان أقدم أفراد أوجاق الانكشارية يتقاضى (علوفة) راتبًا يوميا خمسة أقجات، زادت إلى ثمانية فى نهاية القرن ، ثم أصبحت تسعة أقجات فى بداية القرن التالى، وارتفعت فى منتصف القرن إلى اثنى عشرة آقجة.

وفيما يتعلق بمواعيد صرف (العلوفات) فقد كانت تصرف كل ثلاثة أشهر كما سبق القول، وقد اشتقت أسماء هذه الدفعات من أسماء أشهر التقويم الهجرى. فكانت دفعة أشهر محرم وصفر وربيع الأول تسمى (مصر) وهى كلمة مأخوذة من الحروف الأولى للشهور الثلاثة المشار إليها – وكانت الدفعة الثانية تسمى (رجج) نسبة إلى الشهور الثلاثة التالية (ربيع الآخر – جمادى الأولى – جمادى الثانية). وكانت الدفعة الثالثة تسمى (رشن) نسبة إلى شهور (رجب ، شعبان ، رمضان) – أما آخر دفعة فكانت تسمى (لذذ) نسبة إلى أشهر (شوال – ذو القعدة – ذو الحجة).

– أحمد فؤاد متولى (قانوننامه مصر، ص ١٠ – حاشية (١) .

(١٥) نفسه – ص ١٩١ – ١٩٥ .

(١٦) سيد محمد السيد ، المرجع نفسه، ص ٣١٤ – ٣١٦ .

– عبد الكريم رافق – بلاد الشام ومصر – مرجع سبق ذكره – ص ١٤٥ – ١٤٦ .

– ليلى عبد اللطيف ، المرجع نفسه، ص ١٩٥ – ١٩٦ .

(١٧) ليلى عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص ١٩٦ .

(١٨) (وإذا بساعى أتى وعرف أن حسن باشا السلحدار طلع بندر اسكندرية ، نزلت له (الملاقية) كتخدا الجاويشية ومتفرقة باشا (باشى) وباش جاويشية والملازمين).

– مخطوطة الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، للأمير أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان – تحقيق دانيال كريسيلوس وعبد الوهاب بكر، الطبعة الثانية – القاهرة ١٩٩٢ – ص ٤٠ .

(١٩) ليلى عبد اللطيف (المرجع نفسه) – ص ٢١٧ – ٢٢٣ .

(٢٠) تعنى كلمة (جبه) فى التركية الدرع المكون من أكثر من جزء. توسع الانكشارية فى معنى الكلمة فأطلقوها على صناع الأسلحة والذخائر والقائمين على إصلاحها وحفظها ، وضم الجيش العثمانى أوجاقًا عرف باسم (جبه جى أوجاغى) أى (أوجاق الجبه چى) ، وهو يقابل (جماعة جبه جيان قلعة مصر).

وقد أطلقت كلمة (الجبة خانة) فى مصر على الذخيرة نفسها رغم أن المفروض لغويًا أن تعنى الكلمة (المكان الذى تودع فيه الأسلحة والذخائر) ، لكنها وصلتنا على يد (الجبرتى) على هذه الصورة ، فأصبحت (الجبه خانة) تعنى الذخيرة التى تستخدم فى الأسلحة النارية ، وهذا خطأ لغوى بالطبع .

– أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٩ – ص ٦٥ .

– سيد محمد السيد، المرجع نفسه، ص ٢٩٨ – ٣٠٩ .

(٢١) طوبجى من التركية (طوب) بالباء المشربة ، وتعنى المدفع – أضيف إليها أداة النسب فى اللغة التركية (جى) لتصبح (طوبجى) أى مدفعى – ثم جمعت الكلمة جمعًا فارسيًا (آن) لتصبح (طوبجيان) أى (المدفعيون) – وقد استخدمت الكلمة فى الجيش المصرى لسنوات طويلة وكان سلاح (الطوبجية) هو سلاح المدفعية قبل أن يحل المصطلح الحديث محل الكلمة التركية – والواقع أن مصر استغرقت وقتا طويلا لتتخلص من آثار اللغة التركة فى حياتها الإدارية والعسكرية ، ومع هذا فلازلنا نقول (باش مهندس) و(حكيمباشى) و(أجزجى) و(عربجى) ... الخ .

– أحمد السعيد سليمان، المرجع نفسه، ص ١٤٣ – ١٤٤ .

(٢٢) لازال (البروجى) فى القوات المسلحة يمارس دوره فى الإعلان ببوقه عن (نوبات صحيان) و(رجوع) و(جمع) و(انصراف) الخ .

– سيد محمد السيد – مرجع سبق ذكره – ص ٣٠٨ – ٣١١ .

(٢٣) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١١٦ – ١١٧ .

(٢٤) المرجع نفسه – ص ١٣٥ وأوجله واحة فى الصحراء الليبية ، إحدى نيابات شمال أفريقيا التى خضعت للسيادة العثمانية على يد قوجة سنان باشا بمساعدة القرصان الشهير طورغاد سنة ١٥٥١ ، وعرفت هذه النيابة باسم (ولاية طرابلس الغرب) واتخذتها الدولة العثمانية قاعدة لتوطيد نفوذها فى الشمال الأفريقى.

– عفاف مسعد العبد، تاريخ مصر العثمانية ١٥١٧ – ١٦٦٠م من خلال مخطوط الروضة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية لابن أبى السرور البكرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢ – ص ٢٩٥ – حاشية (٥) .

(٢٥) نفسه – ص ١٤١ .

(٢٦) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، ترجمة عدنان محمود سليمان، استانبول ١٩٨٨ ، ص ٤٩١ – ٥١٥ .

(٢٧) أحمد باشا الجزار، نظامنامه مصر، تحقيق وترجمة من الأصل التركى، ستانفورد ج.

شو، مقالات هارفارد للشرق الأوسط (٧) ، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦٢ .

(٢٨) الأمير أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان، مخطوطة الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ص ٩٤ – ١٠٨ .

(٢٩) أحمد فؤاد متولى (قانوننامه مصر) ، ص ١٨ – ٢٠ .

(٣٠) البوابة هى بوابة أو (باب المتولى) المعروف بباب زويلة الواقع أقصى جنوب أسوار القاهرة الفاطمية. وقد سمى (باب زويلة) باب المتولى أو بوابة المتولى نظرًا لوجود مقر قيادة شرطة المدينة (مديرية الأمن) داخله ، كما أن مقر الشرطة كان يسمى فى ذلك الوقت (البوابة). أما كلمة (المتولى) فقد استمدت من مسمى وظيفة (ولاية الشرطة) التى كان يتولى رآستها (الوالى) وهو مسئول الشرطة فى المدينة وأحد أتباع (أغات مستحفظان) ، ومع الوقت ثم تحريف اسم (الوالى) إلى (المتولى). ولما كان مقر قيادة الشرطة فى (باب زويلة) ، فقد تحول اسم الباب إلى (باب الوالى) ثم (باب المتولى) أو (بوابة المتولى). أما (أوده باشه البوابة) فالمقصود به (قائد قوة الشرطة) المتمركزة فى (بوابة المتولى) والذى كانت رتبته العسكرية هى (أوده باشى) وتعنى (رئيس أوده) أى غرفة ، فقد كان أوجاق الانكشارية ينقسم إلى (بلوكات) ، وكان البلوك ينقسم إلى عدة (أودات) أى (غرف) مفردها (أوده) تضم عددا من الجنود. وعلى ذلك فإن (الأوده باشى) هو رئيس أحدى (أودات) الأوجاق.

الأمير أحمد الدمرداشى ، الدرة المصانة، ص ١٢٠ – حاشية ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣١) ليلى عبد اللطيف،الإدارة فى مصر، ص ٢٢٩ – ٢٣١ .

(٣٢) دانيال كريسيليوس وعبد الوهاب بكر ، الدرة المصانة – مرجع سبق ذكره – ص ١٤٥

(٣٣) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر ، ص ٩١ – ٩٥ .

(٣٤) كانت الطلبة نوعا من ابتزاز المال يمارسه العساكر الثائرين من السباهية ، عندما كان يطالبون حاكم الإقليم أو القرية بمبلغ من المال زائد عن الضرائب المقررة التى كانوا يحصلونها لصالح الخزينة الرسمية ، فيضطر الحاكم إلى كتابة وثيقة لهم بتقرير مبلغ من المال على قرية من قراه. وفوق هذا فقد كانوا يحصلون على مبالغ سميت (حق الطريق). وقد كانت كل هذه المبالغ والمغارم أنواعا من البلطجة الناجمة عن فقدان النظام والاستقرار فى البلاد.

– عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر ، ص ٢٤٠ – ٢٤٩ .

(٣٥) عفاف مسعد العبد، مخطوط الروضة الزهية، مرجع سبق ذكره – ص ٢٣٩ – ٢٥٧ .

(٣٦) خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر بدأ نوع من التحالف يظهر بين العسكر (الحامية العسكرية) والصناجق الذين كانوا قد أحكموا سيطرتهم على أمور البلاد وازداد نفوذهم بعد أن أصبحت (الصنجقية) ذاتها امتيازًا للمماليك. كان النظام الحاكم العثمانى

قد قضى فى سنة ١٥١٧ على الحكم المملوكى ، لكنه لم يقض على المماليك أنفسهم ، بل إنه أقام منهم أوجاقًا عسكريًا (أوجاق الجراكسة) ، وأتاح لهم العمل فى حكم الأقاليم المصرية ، بل وسمح لهم باستيراد الأجلاب من المماليك من الخارج . لذلك فقد كان طبيعيًا أن يتنامى نفوذ الصناجق المماليك فى ظل حالة الضعف التى أصابت الدولة العثمانية بعد وفاة السلطان (سليمان القانونى). وكما قلنا من قبل فإن الصناجق والمماليك قد نجحوا فى ملء الفراغ الذى أحدثته هزيمة (السباهية) من المتمردين من الحامية العسكرية العثمانية فى سنة ١٦٠٩ على يد محمد باشا (١٦٠٧ - ١٦١١). وقد تنامى نفوذ الصناجق فى السنوات التالية وظهروا كقوة سياسية مستقلة عن الولاة فى الرأى والقرار. وقد شهدت السنوات التالية (العقدين الثانى والثالث من القرن السابع عشر) قيام نوع من التحالف بين الصناجق والعساكر ، وتوافق هذا مع ازدياد قوة المماليك الذين كانوا يطورون قوتهم بالتدريج معتمدين على استيراد المماليك الصغار من الخارج وبناء قوتهم العسكرية الخاصة ، ثم انتسابهم إلى نظام الصنجقية حتى أصبحت الصنجقية كما قلت مملوكية خالصة أو شبه ذلك. وقد ظهرت قوة الصناجق والعسكر فى العقد الثالث من القرن السابع عشر ، أمام الولاة ، وأصبحوا يتحكمون فى سياسات الولاية ، كما أن الدولة العثمانية وقد كان يحكمها سلاطين ضعاف كانت تستجيب لطلبات الصناجق والعسكر فى أمور هى من صميم اختصاص الدولة كعزل الولاة وتعيينهم. كان طبيعى والحال كذلك أن يظهر بين الصناجق من يشتهر أمرهم ويكتسبوا سمعة سياسية وعسكرية عالية ، وأن تسند إلى البعض منهم مهام قيادة الحملات العسكرية الخارجية ، وأن يصطدموا بالولاة أيضا. وهكذا فإن العقد الرابع من القرن السابع عشر شهد ظهور أسماء لصناجق تميزوا على الساحة السياسية والإدارية والعسكرية ، فكان هناك قيطاس بك - قاسم بك - رضوان ذو الفقار بك. وقد نجح هؤلاء الصناجق فى عزل أحد الولاة والحصول على موافقة السلطان على ذلك. بكلمات أخرى فإن الصناجق المماليك استطاعوا فى ثلاثينيات القرن السابع عشر أن يشاركوا الوالى العثمانى فى السلطة بحيث يمكن القول أن الحكم فى مصر قد أصبح شركة بين النظام العثمانى الشرعى ، والنفوذ الصنجقى - المملوكى الفعلى. وقد بلغ نفوذ الصناجق ذروته فى العقد الرابع من القرن السابع عشر عندما عين رضوان بك الفقارى قائمقام (أى نائب الوالى) فى سنة ١٦٣٥م. ألف رضوان بك الفقارى طائفته من مماليكه الخاصة وأمراء آخرين من المماليك الذين انضموا إليه. ومع استكثاره من شراء المماليك وضمهم إلى بيته أصبح له بيت يسمى بيت رضوان الفقارى وأصبح زعيمًا لطائفة (الفقارية) ، وكلفه السلطان بقيادة القوات العسكرية فى مصر إلى الجبهة الفارسية فى سنة ١٦٣٨ . فى نفس الآونة كان هناك فريق آخر من الصناجق المماليك يرأسه (ماماى بك) أحد

المنتمين إلى قاسم بك أحد كبار الصناجق. أصبح (القاسمية) يشكلون طائفة منافسة (للفقارية) ، وأخذت كل طائفة تضم إلى صفوفها المؤيدين من عساكر الحامية العثمانية، وتتحين الفرصة للنيل من الأخرى. ولعب الحاكم العثمانى بناءاً على تعليمات الحكومة المركزية فى استانبول لعبة الوقيعة بين الطرفين وتحريض هذا الفريق على الآخر بهدف التخلص من الفريقين فى النهاية. فى سنة ١٦٤٧ جمع الحاكم العثمانى العساكر لقتال الفقارية لكن السلطان العثمانى انحاز للآخرين. لم ينجح الحاكم العثمانى فى القضاء على نفوذهم الذى تزايد. فى خمسينيات القرن توفى رضوان الفقارى مما أدى إلى ضعف فريقه ، وانتهز القاسمية الفرصة فأوغروا صدر الحاكم العثمانى عليهم ، فجرد حملة عسكرية لقتالهم وتمكن منهم فى الطرانة بالبحيرة وانتهى أمر الفقارية مؤقتا.

- عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر ، ص ٢٣٩ - ٢٧٩ .

(٣٧) هى الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى - المنوفية وعاصمتها منوف - الشرقية وعاصمتها المنصورة - البحيرة وعاصمتها دمنهور - جرجا وعاصمتها جرجا - كانت هذه الولايات تسمى (بكويات) ، فيقال بكوية جرجا وبكوية البحيرة ، كما كان حاكمها يحوز رتبة (البكوية) ، فيقال بك جرجا وبك الغربية.

- ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر، ص ٣٧٥ - ٣٩٠ .

(٣٨) عبد الرحيم عبد الرحمن، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تأليف إبراهيم بن ابى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة- ١٩٨٦، ص ٤-٧ .

(٣٩) عبد الكريم رافق، بلاد الشام، ص ٢٨٢ - ٢٩٥ .

(٤٠) المرجع نفسه - ص ٣٩٦-٣٩٩ .

(٤١) دانيال كريسيليوس،جذور مصر الحديثة، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٥ ، مواضع متفرقة.

(٤٢) المرجع نفسه ، ص ١١٦ - ١٢٧ .

(٤٣) نفسه ، ص ١٢٦ .

(٤٤) الماسكت سلاح نارى ذو عيار كبير ملساء الماسورة تستخدم من الكتف. ظهرت هذه البندقية فى منتصف القرن السادس عشر. كانت الماسكت تطلق كرة من الرصاص تزن ١,٥ أوقية (٤٢ جرام) كانت الماسكت بندقية ثقيلة وطويلة ويحتاج الرامى بها إلى مساعد يحملها ويحمل ذخيرتها ويثبتها على حامل الرمى. وكان لها جهاز إشعال Flint-lock ويصل مداها إلى ١٠٠- ١٥٠ ياردة

Lexicon Universal Encyclopedia - Vol. 13- Lexicon publications - USA - 1983 - P 682 .

(٤٥) بالميز ، من الكلمة الإيطالية (بالاميزا) Pallmezza ، اطلق عليه النمساويون اسم Bal-imoz واستعير من جانب الأتراك منهم. واحد من أكبر المدافع التى استخدمت فى الجيش العثمانى ، ويحتاج إلى أكثرمن ٦٠٠ قنطار من النحاس لصناعة مدفع واحد - يكتب فى اللغة التركية باليميز . Balyemez

-أحمد باشا الجزار، نظامنامة مصر - ص ١٠ .

(٤٦) دانيال كريسيليوس، جذور مصر الحديثة، ص ١٦٣ - ٢٥٤ .

(٤٧) المرجع نفسه - ص ٢٥٥ - ٢٦٥ .

(٤٨) عبد الرحمن الجبرتى،عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، طبعة بولاق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن - تقديم عبد العظيم رمضان - ج ١ - الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - القاهرة ١٩٩٧ - ص ٦٤٤ . عزم محمد بك أبو الذهب على السفر ، والتوجه إلى البلاد الشامية ، بقصد محاربة الظاهر عمر ، واستخلاص ما بيده من البلاد ، فبرز خيامه إلى العادلية ، وفرق الأموال والتراحيل على الأمراء والعساكر والمماليك ، واستعد لذلك استعدادًا عظيمًا فى البحر والبر، وأنزل بالمراكب الذخيرة والجبخانة والمدافع والقنابر ، والمدفع الكبير المسمى (بأبو مايله) ، الذى كان سبكه فى العام الماضى ، وسافر بجموعه وعساكره فى أوائل المحرم (١ محرم ١١٨٩ هـ / ٤ مارس ١٧٧٥م).

(٤٩) دانيال كريسيليوس، جذور مصر الحديثة، ص ٣٣٢ - ٣٦٦ .

(٥٠) عبد الكريم رافق، بلاد الشام، ص ٤١٠ - ٤١٨

(٥١) كريستوفر هيرولد، بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد اندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٢ - ص ٥ - ١٤٠ .